الجمهوريـة الجزائـريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مستقبل المجتمع المدني في الجزائر في ظل دستور 2020

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص :إدارة محلية

إعداد الطالب:
ثابتي عبد القادر

إشراف الأستاذ:
بن زايد محمد

أعضاء اللجنة المناقشة

الدكتور موكيل عبد السلام	رئيسـا
الدكتور شيحاوي أحمد	عضوا مناقشا
الدكتور بن زايد محمد	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2021/2020

الشكـــر

الشكر لله عزوجل الذي وفقني لإنجاز هذا العمل والذي لولاه لما كنت لأصل لهذا، وأتوجه بشكري وتقديري الكبير للذي ساعدني ولم يبخل علي بما يملك وأعني بذلك الأستاذ بن زايد محمد الذي تكرم بالإشراف علي ودعمني نفسيا وعلميا لإكمال المذكرة.

كما لايفوتني أن أقدم أسمى عبارات الشكر والعرفان إلى جميع أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية على كل ماقدموه من توجيهات ومقترحات ساهمت في إتمام هذا العمل، كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة لقبولهم مناقشة موضوع البحث.

وشكر وعرفان إلى كل من وقف معي من قريب أو بعيد بدعائه وجهده

فشكرا للجميع وجزاهم الله خيرا.

الإهـداء

إلى من أبتغي رضاهما بعد رضا الله عز وجل والدتي حفظها الله

ووالدي رحمة الله عليه

إلى كل أساتذتي الكرام

إلى كل أفراد عائلتي وأقاربي إلى كل الأحباب والأصدقاء

إلى كل من أكرمني بجميل كلامه وصدق دعائه

إلى كل زملائي في العمل

اهديكم جميعا ثمرة جهدي الذي أتمنى أن يمثل إضافة متواضعة في البحث العلمي

مقدمة

لقي مصطلح المجتمع المدني رواق أكاديميا وعمليا في العقدين الماضيين سواء على الصعيد العالمي أو العربي، لدرجة أخذ البعض يتحدث فيمايلي على إقامة مجتمع مدني على صعيد عالمي أو قاري أو عربي، وقد مر المجتمع المدني بعملية نشوء وإرتقاء تاريخية في البيئة الغربية التي ولد فيها وتبلور وهو في طور التبلور في الوطن العربي.

إن مفهوم المجتمع المدني يقدم إجابة على العديد من المسائل فهو الرد على سلطة الحزب الواحد في الدول التبوعية بإيجاد مرجعية إجتماعية خارج الدولة ،وهو الرد على بيروقراطية وتمركز عملية إتخاذ القرار في الدول الليبيرالية ، وهو الرد على سيطرة إقتصاد السوق على الحياة الإجتماعية وهو الرد على ديكتاتوريات العالم الثالث من جهة وعلى البنى العضوية والتقليدية فيه من جهة أخرى.

إن الإنتشار و التنوع في إستخدام مصطلح المجتمع المدني يشكل بحد ذاته تعبيرا على أزمة سياسية عند حركات التغيير السياسية والإجتماعية المختلفة، في الوطن العربي كما في بقية أنحاء العالم الأخرى يقيس المجتمع المدني إمكانية للتوطيق في مناقشة الخيارات الديمقراطية التي تطرحها أزمة الأنظمة السلطوية العربية الأقاراس والإديولوجية.

إن المجتمع المدني كمفهوم أو مؤسسات يعكس مقولة تاريخية لظاهرة لها وجود حقيقي متغير في الزمان، وجود تلمس قسماته العامة، وبهذه الصفة يكتسب المفهوم الملامح التاريخية كما يتميز بالخصوصية في حقبتنا الراهنة ،ومن ثم يمكن ان يلبس المفهوم وظائف إيديولوجية ويستثمر لأجلها أي يكتسي وظيفة تتخطى قيمته ومضمونه الحقيقي.

وفي ضوء ذلك إن الحديث عن المجتمع المدني في الوطن العربي يعني نقل مناقشة المجتمع المدني التي تطورت بعد سلسلة من التمفصلات والتمايزات إلى سياق تاريخي مختلف من ناحية، ومن ناحية أخرى ينبغي الحذر من الخلط بين المفهوم وتجسداته أي من توظيف غائبي للمفهوم، إذ يتخذ الكثيرمن الدراسات طابعا سياسيا يتكئى على فهم تاريخي أو نظري يضع مفهوم المجتمع في تضاد مع الدولة، تعبيرا عن هيمنة الأخيرة ، ورغبة في الإنفكاك من أسر هذه الهيمنة.

إن عملية الإستخدام الجارية حاليا للمجتمع المدني كمقابل للدولة والتي تحملها عملية إعادة إحياء المجتمع المدنيى في ثناياها تحمل أيضا بما فيها من إبتعاد عن السياسة ، إلا أن حقن المناقشات الدائرة حاليا في الوطن العربي حول تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي التحول بمفهوم المجتمع المدني ، هو دليل من ناحية ثالثة على مخاطر الديمقراطي بمعنى أخر ، إن تبلور المجتمع المدني وبروزه وتعاظم الحاجة له سوف تغدو أكثر إلحاحا مما في أي وقت مضى، ولا سيما في ظل الحاجة المتزايدة إلى مفردات جديدة للتعامل مع واقع جديد، إنه واقع القرن الحادي والعشرون بكل ماقد ينطوي عليه من مدركات ومعطيات.

وتعد الجزائر السباقة في تبني المجتمع المدني مقارنة بالدول العربية الأخرى وذلك من خلال تشجيع إنشاء الجمعيات والمنظمات المدنية على مستوى الممارسة الواقعية، وقد شكل المجتمع المدني في الجزائر محور المختلف الإصلاحات الإجتماعية والسياسية ، التي قامت بها الدولة عند الإستقلال حتى الأن وذلك في محاولة منها لإستخدامه كوسيلة للتغيير الإجتماعي والسياسي وهو مانلمسه من خلال القوانين المتعاقبة التي خص بها عقب كل إصلاحات.

إن الوضع الذي عاشته الجزائر لما بعد الإشتراكية ، حيث ان المجتمع المدني لم يستطيع توفير الإطار التنظيمي اللازم لمجتمع يريد التطور والإزدهار.

إن معظم الجزائريين يتخوفون من مؤسسات الدولة ومن السلطة خاصة، في حين أن التحول الديمقراطي والتعددية فتحت أفاق واسعة أمام تشكيل مختلف التنظيمات الدولية والداخلية مكنت

من إيجاد قنوات تسمح للفرد أن يحاول حماية حقوقه المختلفة بأساليب سلمية وحضارية من أجل إثبات قوته داخل وطنه

.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد ساهمت جملة من الأسباب والدوافع في اختيار هذا الموضوع كمشروع بحث ودارسة ومن بينها **المبررات ذاتية** : متمثلة في رغبة الباحث في التعرف على الظاهرة محل الدراسة في جوانبها المختلفة، الرغبة في الاطلاع المعمق للأدوار الحقيقية للمجتمع المدني في الحياة السياسية.

المبررات الموضوعية تتمثل في أهمية موضوع البحث بالدرجة الأولى وفي محاولة لعرض وتحليل طبيعة ومستقبل المجتمع المدني في الجزائر في ظل دستور 2020.

أهداف الدراسة:

إن مانحا ول التمكن منه والوصول إليه من خلال بحثنا هذا نختصرها فيما يلي:

-نسعى من خلال دراستنا هذه إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة وتأكيد الفرضيات المطروحة وذلك بغية الوصول إلى الأهداف التالية:

*الوقوف على واقع المجتمع المدني من حيث تطوره وأداء مؤسساته في الاطار المؤسسي والقانوني للجزائر.

*إبراز الدور الحيوي الذي يلعبه المجتمع المدني في الساحة السياسية.

*تحديد مفهوم المجتمع المدني وضبط كل ماي تعلق بمؤسساته وخصائصه ووظائفه.

* دراسة حالة مستقبل المجتمع المدني في الجزائر في ظل دستور 2020.

صعوبات الدراسة:

-تشابك الموضوع وتداخله مع عدة مفاهيم تستدعي الى بناء تحليل كل موضوع على حدة مع التركيز على أهم هذه المتغيرات وكشف العلاقة بينهما وهذه العملية تتطلب جهد وتأخذ وقتا.

-تباين المعلومات في بعض المراجع.

- نظرا لانعدام المراجع التي تدرس مستقبل المجتمع المدني في الجزائر في ظل دستور 2020 .

أدبيات الدراسة:

1- دراسة عزمي بشارة،حول المجتمع المدني دراسة نقدية إشارة إلى المجتمع العربي،من حيث تطرقه إلى التعاريف المختلفة للمجتمع المدني وإعطاء أمثلة عن ذلك.

2- دراسة عبد السلام عبد اللاوي حول دور المجتمع في التنمية المحلية بالجزائر من خلال مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية حيث تناول الموضوع دراسة المجتمع المدني والحركة الجمعوية في الجزائر ثم ربط فكرة المجتمع المدني بالتنمية المحلية.

3-كتاب المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل ؟بالمغرب الأقصى لحسن قرنفل اذحاول الباحث أن يركز على التحولات التي طرأت على المجتمع المغربي ومنها على مستوى المجتمع المدني مبرزا لأهم مكونات المجتمع المدني بالمغرب.

4- الطاهر بلعيور، المجتمع المدني كبديل سياسيا في الوطن العربي،مجلة البحوث الإنسانية ، العدد العاشر، نوفمبر 2006، حيث تناول الباحث مفهوم ونشأة وشروط فعالية المجتمع المدني، ثم تطرق إلى المجتمع المدني العربي ووسائل تفعيله.

5- مقال للباحث أيمن الدسوقي إبراهيم،تحت عنوان: المجتمع المدني في الجزائر–)الحجرة– الحصار- الفتنة(مجلة المستقبل العربي، حيث تطرق إلى أهم تنظيمات المجتمع المدني وواقعها في الجزائر وعلاقتها بالسلطة.

إشكالية الدراسة:

لقد أصبح موضوع المجتمع المدني مثيرا لمزيد من الاهتمامات في السنوات الأخيرة، فقد قام الباحثون الدارسون بالبحث في جذورهم النظرية والفلسفية، كمال يمكن للمرء أن يتفهم بسهولة أسباب الجاذبية التي يتمتع بها هذا المفهوم ولا سيما بالنسبة للباحثين ودعاة السياسة ومجتمع المنظمات الغير حكومية، تأسيسا على هذا البناء يراجع هذا الجزء أدبيات المجتمع المدني من خلال التركيز على التطور التاريخي ونقاشات فلسفية ونظرية لمفهوم المجتمع المدني من خلال التركيز على التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني.

من خلالها وعليها سيتم معالجة الموضوع كما هو مبين الدولة والمجتمع المدني، ينظر له كمفهوم مختلف يستخدم عن نطاق واسع في سياقات أكاديمية ومجالات سياسات عامة ويستمد بالاهتمام في المجتمع المدني قوته من جذوره الفلسفية الأوروبية التي يمكن عزوها إلى أواخر القرن الثامن العاشر وأوائل القرن التاسع عشر، مما ادى إلى التمييز بين المجتمع المدني والدولة.

هناك عدة مقارات لتصور مفهوم المجتمع المدني ضمن هذا الإطار تميز كونستانزا تابوش constanza tabbush في دراستها عام 2005 واستنادا إلى مراجعتها الواسعة في أدبيات بين إطارين نظريين فيما يتعلق بمفهوم المجتمع المدني، لكل منهما منظوره الإيديولوجي الخاص به البراغماتي التعددي الليبرالي الجديد والبراغماتي الغرامشي الجديد.

إن السياق الاجتماعي للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني أين ينبع الافتراض الأساسي نحول المجتمع المدني من السلوكيات الاجتماعية التي تتراكم وتحافظ على المواقف التعاونية والقيم والمصالح الاجتماعية، إنها تزود الأفراد ابالمهارات اللازمة لفهم أوجه القصور لديهم.

إن السياق السياسي للعلاقة أين يشدد الحكم الراشد للشؤون العامة على أهمية مدى توجيه برامج الحكومات من قبل المجتمع التي تقد له أساسا بناءا عليه يوجه المجتمع المدني في هذه الحالة أصوات الفقراء والمهمشين في المجتمع تراعي هذه المقاربة حضور آراء الفقراء في تطوير وتنفيذ ومراقبة تطبيق سياسة الدولة.

ومن هذا المنطلق تتبلور الإشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة في:

ما هو مستقبل المجتمع المدني في الجزائر في ظل دستور 2020؟

وتتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1- كيف تبلور ونشأ مفهوم المجتمع المدني في الجزائر؟

2- ما طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني؟

3- ما طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة ومؤسسات المجتمع المدني في ظل دستور 2020؟

الفرضيات:

تعد الفرضيات عنصرا هاما في عملية البحث،فهي الأساس الذي يقوم عليها البحث ولذلك فانه من المهم صياغة الفروض بشكل ملائم ودقيق، على اعتبار أن ذلك من شأنه يعيد الطريق نحو النتائج صادقة وموضوعية،ويزيل الكثير من العقبات التي قد تواجه عمل الباحث، فيما يتعلق بهذا البحث وكمحاولة للإجابة عن التساؤلات السالفة سعى لاختبار الفرضية التالية:

ما هو مستقبل المجتمع المدني في الجزائر في ظل دستور 2020؟

الإطار النظري: لقد تم الاعتماد على مجموعة من المداخل والاقتراب نذكر منها مايلي:

الاقتراب القانوني:وقد تم الاستعانة بهذا الاقتراب في هذه الدراسة للرجوع الى النصوص القانونية والدستورية المتعلقة بالمجتمع المدني والمحددة لدوره ووظائفه، بهدف معرفة المساحة المتاحة له ومدى تطابق القاعدة القانونية مع الواقع العملي.

اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع: يركز هذا الاقتراب على تحليل العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع خصوصا في العالم الثالث،من خلال التنافس بين المؤسسات الرسمية والتنظيمات غير الرسمية سواء الصغيرة أو الكبيرة، ولقد تم اعتماد هذا الاقتراب في هذه الدراسة لتحليل علاقة تنظيمات المجتمع المدني والسلطة في الجزائر. ومستقبل المجتمع المدني في الجزائر في ظل دستور 2020.

الإطار المنهجي: للإجابة عن اشكالية البحث واثبات صحة الفرضيات المتبناة تم الاستعانة بالمناهج التالية:

المنهج التاريخي:هو منهج يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها الى الماضي،والتطورات التاريخية التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات،وهو لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها ولكنه يقدم تصور للظروف والمحيط الذي يحكم ميلاد الظ واهر واندثارها،وتم اعتماد هذا المنهج في سبيل تتبع التطور التاريخي لأهم المفاهيم الواردة في هذه الدراسة) المجتمع المدني(،بالإضافة الى تتبع نشأة وتطور المجتمع المدني في الجزائر.

المنهج المقارن: الغرض منه التوصل إعطاء دلالات واضحة حول طبيعة دور ونشاط الذي تتميز به مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني، ومن خلاله أيضيا نصل إلى أوجه الشبه والاختلاف حول الظاهرة المدروسة المجتمع المدني، الدستور، النظام السياسي.

الإطار المفاهيمي:

تعريف الدستور:

للدُّستور تعريفات كثيرة تختلف عن بعضها البعض، وذلك وفقاً لطبيعة النّظام الدُّستوريّ، وظروف الدّولة السياسيّة والاقتصاديّة، وينقسم الفقه في تعريفه للدُّستور إلى معيارين أساسيين وهما: المعيار الشّكلي، والمعيار الموضوعيّ، ويعتمد المعيار الشّكلي على وجود وثيقة دُستوريّة تحتوي على مجموعة من القواعد والأحكام دون النّظر إلى طبيعتها، أمّا المعيار الموضوعي فهو يعتمد على مضمون القواعد الدُّستوريّة سواء كانت مكتوبة في الوثيقة أو غير مكتوبة، ويُفرّق المعيار الموضوعي بين القاعدة الدّستوريّة والقاعدة القانونيّة، فهو يأخذ بعين الاعتبار مُحتوى النّص وليس مكانه.

النظام السياسي:

هو عبارة عن مجموعة من الممارسات والسلوكيات المقنّنة، والتي تلعب دوراً هاماً في تنظيم عمل المؤسسات والقوى في المجتمع الواحد بشكل قانوني، كما يمكن تعريفها أيضاً بأنه عبارة عن لوائح قانونية وقواعد تعمل دولة ما على تطبيقها على الشعب الذي تحكمه، سعياً لتحقيق الرفاهية والأمان للدولة داخلياً وخارجياً، وبالتالي تحقيق العدد الأكبر من المصالح التي تتماشى مع مصالح الشعب، وتعتبر المؤسسات الصانعة للقرار السياسي هي المسؤولة عن تطبيق هذا النظام السياسي، وهي السلطات والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

تقسيم والدراسة :في هذا الإطار تم تقسيم دراستنا الى فصلين نظريين:

يتناول الأفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للمجتمع المدني، حيث تعرفنا في المبحث الأول إلى المجتمع المدني وعالجنا فيه تطور مصطلح في الفكر الساسي وكذا خصائص المجتمع المدني وأركانه، أما المبحث الثاني تطرقنا إلى التطور التاريخي لفكر المجتمع المدني كما تطرقنا في هذا المبحث إلى مفهوم المجتمع في فكر العربي الإسلامي والفكر الغربي، وكذا علاقة المجتمع اللمدني بالدولة.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه في دراسة واقع المجتمع المدني في الجزائر ومستقبله في ظل دستور 2020، حيث تناولنا في المبحث الأول إشكالية المجتمع المدني في الجزائر ودوره في عملية صنع القرار، أما المبحث الثاني لأهم التنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه دستور 2020 والمجتمع المدني في الجزائر.

الفصل الأول: المجتمع المدني

" تدقيق مفاهيمي وتأصيل أكاديمي"

تمهيد

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني وتطوره قي القكر السياسي.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني.

المطلب الثاني: تطور المصطلح في الفكر السياسي.

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني وأركانه.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لفكرة المجتمع.

المطلب الأول:مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي

المطلب الثاني: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي.

المطلب الثالث: علاقة المجتمع المدني بالدولة.

الفصل الأول: المجتمع المدني 'تدقيق مفاهيمي وتأصيل أكاديمي'

تمهيد:

لقد أصبح المجتمع المدني يشكل عنصرا هام في تحقيق مصالح الدولة والأسرة بشكل عام بإلتزام معايير وقيم الإلتزام والتراضي والتسامح، ويمثل ايضا مجموعة من المؤسسات والمنظمات .إلخ وفي هذا الفصل سنتطرق إلى تعريفات المجتمع المدني، الإطار المفاهيمي في التعريف لمفهوم المجتمع المدني، مفهوم المجتمع المدني من خلال تعاريف بعض المختصين، إسهامات المجتمع المدني، خصائص المجتمع المدني، أركان المجتمع المدني، مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي، مفهوم المدرسة الكلاسيكية للمجتمع المدني، المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث، المفهوم في الفكر المعاصر، العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، تمويل تنظيمات المجتمع المدني.

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني وتطوره قي القكر السياسي.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني

مفهوم المجتمع المدني:

نحاول أيضا في المفاهيم الأساسية للمجتمع المدني والتي ساهمت في تشكيل محدداته الرئيسية.

التعريف اللغوي:

نجد ان مصطلح CIVIL SOCIETY وردت فقط في كلمة CIVIL للتعبير عن مصطلحات أخرى، ففي معجم الأفكار يظهر مصطلح CIVIL DISBEDIENCE بمعنى العصيان المدني، ونطلق عليه هذه الصفة بمعنى عصيان القانون المدني، فهو عبارة عن مقارنة حضارية

أو متميزة وهو إشتقاقا من عصيان المواطنين الناجم من إنعدام الحقوق المدنية.[1]

SOCIETE كلمة لاتينية تعني المجتمع ، أما "CIVIL " فهي كلمة ذات الأصل اللاتيني "CIVIS" وتعني المواطن، وليست مشتقة من كلمة CIVILIZATION كما هو شائع.

كذلك يستعمل لفظ "CIVIL" في اللاتينية "CIVIS" لتعبير عن مجموعة من الدلالات ات العلاقة بالمواطن وتناقض كل ماهو عسكري، رسمي ،وديني ، وكذلك يعبر عن ضد متوحش أوهمجي ، وعليه فإن التعبير المدني "CIVILS" يدل على ماهو خارج ومخالف للمجتمع الرسمي أو خارج المؤسسات الحكومية.[2]

[1]- عزمي بشارة " المجتمع المدني دراسة نقدية إشارة إلى المجتمع المدني العربي " ط1 (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.1998.ص64)

[2]- بلجبور الطاهر، " المجتمع المدني تبديل سياسة في الوطن العربي"مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية(العدد15.2006.ص207)

التعريف الإصطلاحي:

المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تعتبر وسيط بين المجتمع و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك معايير وقيم الإحترام والتسامح للتنوع والإختلاف.

يشير(أهنبرغ) إلى ان مفهوم المجتمع المدني " مفهوم ضبابي ومطاط على نحو لامناص منه، بحيث أنه لا يوفر بسهولة قدرا من الدقة.[1]

ويعرفه (مازن خليل عرابية) على أنه" مجموعة من المؤسسات والتنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها بإلتزام قيم ومعايير الإلتزام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة لتنوع والخلاف.[2]

يمثل المجتمع المدني مجمل المؤسسات الإقتصادية ،والإجتماعية والثقافية غير الحكومية ،وغير الأرتبة والتي تشكل الروابط الإجتماعية بين الفرد والدولة.

تعريف المجتمع المدني:

يشير" اهنبرغ" إلى أن مفهوم المجتمع المدني مفهوم ضبابي ومطاط على نحو لا مناص منه، بحيث أنه لا يوفر بسهولة قدرا كبيرا من الدقة.[3]

---

[1]- جون اهنبرغ " المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة" ترجمة د.علي حاكم صالح ود. حسن ناظم (بيروت المنظمة العربية الترجمة 2008 ص440)

[2]- محمد أحمد نايف العكش " مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي" ط1 (كمال دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع 1433م/ 2021 ص29).

[3]- جون اهنبرغ " المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة ، ترجمة الدكتور علي حاكم صالح، ود.حسن ناظم (بيروت المنظمة العربية للترجمة 2001 ص 44)

كما يشير "شيخاني" إلى أن المصطلح شديد الغموض وضبابي وقابل لتفسيرات مضادة تبعا لوجهة نظر الكاتب أو خلفيته الثقافية أو العلمية.[1]

ولعل ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى التباين الشديد بين ما يعد ولا يعد من ضمن المجتمع المدني، وبين أهداف المجتمع المدني وغاياته.

وتشير موسوعة" ويكيبيديا " إلى أن مفهوم المجتمع المدني يشمل كافة الأنشطة التطوعية التي تقوم لتحقيق مصالح وأهداف مشتركة للمنخرطين فيها، وتشمل العديد من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية مثل: النقابات المهنية ، والمنظمات الدينية، وجمعيات حقوق الإنسان وغيرها.[2]

التعريف المقدم لا يثير مشكلة ولا يجعل من المجتمع المدني مفهوما له خصوصية ، ودول العالم حتى الإستبدادية منها ، يوجد فيها جمعيات علمية ،وجمعيات خيرية، وجمعيات نفع عام ، تمارس أنشطتها بمسافة تضيق وتتسع وفقا لأنظمة داخلية ولظغوطات تاريخية مختلفة.

فما الذي يميزمفهوم المجتمع المدني ويجعل له خصوصية تميزه عن الجمعيات؟ يرى "إبراهيم" أن المجتمع المدني يختصر على المنظمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها.[3]

ويستثني هذا التعريف مجموعة المؤسسات الدينية التي تضم الأوقاف والمدارس والمعاهد، والكليات الشرعية التابعة لها، كما يستثني الجمعيات الخيرية التي تنشأ في الدول لخدمة الفقراء ومساعدة المحتاجين إذا ليس المجتمع المدني

[1]– الحقوقي ديندار شيخاني " بحث في المجتمع المدني"

[2]- مجتمع المدني " ويكيبيديا الموسوعة الحرة http /arwikipedia Dra

[3]- سعد الدين إبراهيم " تاملات في مقالة الأدبيات القاهرة ، مركز إبن خلدون للدراسات الإنسانية الكويت ، دار سعاد الصباح. 1991.ص242)

الجمعيات والمؤسسات التي تمارس أنشطة مختلفة داخل الدول، بل هي المؤسسات التي تمارس عملا محددا ينطلق كما أشار " الصبيحي" العصى السحرية التي تستخدم لحل العديد من السياسة.

فهو الرد على سلطة الحزب الواحد في الدول الشيوعية بإيجاد مرجعية إجتماعية خارج الدولة ، وهو الرد على سيطرة إقتصاد السوق على الحياة الإجتماعية ،وهو أيضا الرد على ديكتاتوريات العالم الثالث من جهة وعلى البني العنصرية والتقليدية فيه من جهة أخرى.[1]

يوضح " شكري" الهدف من بناء مجتمع مدني وذلك بالتأكيد على أن تغوى العولمة الغربية دفعتنا بقوة لبناء مجتمع مدني قوي ليحل محل الدولة ليؤدي دورها المفترض في دعم الفقراء وتوزيع النمو، ليصبح المجتمع المدني وفقا لهذا التصور ، أداة للتقليل من حدة المشاكل الناجمة عن إعادة هيكلة الدولة وخصخصة قطاعاتهاالمختلفة وهو يفقدها دورها المطلوب في بناء مجتمع ديمقراطي.[2]

ومن هذا المنطلق يفرق الكاتب بين نوعين من أنواع المجتمع المدني:

* مجتمع مدني شعبي

* مجتمع مدني نخبوي

ويشير إلى إرتباط المجتمع المدني النخبوي بالقوى الرأسمالية ، والفئات الحاكمة حيث يلعب المجتمع المدني دور المطلق الإجتماعي ،وينحصر دور المنظمات المجتمعية المختلفة { من وجهة نظر الفئات الحاكمة والقوى الرأسمالية

[1]– الدكتور "أحمد شكري صبيحي" مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي(بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية2001ص811)

[2]– "عبد الغفار شكر " المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية . في عبد الغفار شكر ومحمد مورو المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية (دمشق دار الفكر 2003/424ص26.27)

في تقديم الرعاية للفقراء والمحتاجين ، وإشباع حاجات خدمية لفئات إجتماعية معينة، بما لا يؤيد ي إلى تغيير الأوضاع، بل يعيد إنتاج الأوضاع القائمة بما فيها فقر وبطالة وتهميش وإفتقاد العدالة .[1]

ومن ثم فإن وجود مؤسسات المجتمع المدني نخبوي لا يخدم الهدف المنشود والمتمثل في تغيير الواقع وهو ما يقتضي بالضرورة دعم المجتمع المدني التبيق الذي يتمثل في النقابات المهنية والعمالية والمنظمات الفلاحية ، والتعاوينات وإتحادات الطلاب أو منظمات الحرفيين، والمنظمات المهنية وتنظميات الخدمة الإجتماعية.[2]

إذا فالمجتمع المدني له غاية من وجوده تتمثل في بناء الديمقراطية فهو يحمل دلالات إديولوجية يبقى على الرؤية اللبيرالية القائمة على الربط بين وجود المجتمع المدني والديمقراطية، فالمجتمع المدني يجسد .كما يشير الصبيحي . فيها سلوكية تنفي على التعددية والإختلاف، والإعتراف بحق الأخرين في بناء الأطر المؤسسية والمنظمات السياسية التي تحقق مصالحهم، مع صرورة الإلتزام لحل الخلافات سلميا.[3]

فالمجتمع الذي هو مجتمع التعدد والإختلاف والتعارض والتناقض، ومؤسساته من أحزاب ونقابات وهي ليست نيابية وصحافة ووسائل إعلام قائمة على ركيزة التعداد ولإختلاف والتعارض والتناقض الذي يشكل ركيزة من ركائز المجتمع الديمقراطي التعددي القائم على مفهوم الوحدة من خلال الإختلاف بين مكونات المجتمع المختلفة.[4]

الإطار المفاهيمي في التعريف المجتمع بمفهوم المجتمع المدني:

إهتمت الأدبياتالتي إتخذت من مفهوم المجتمع المدني مدخلا لتدليلن ودراسة النظم السياسية العربية بمسألة تعريف المفهوم وتتبع جذوره وتطوره في الفكرين السياسين والفلسفي اللذين عبرت عنهما مدارس كبرى مثل اللبيرالية والهبغليةنوالماركسيةن فضلا عن تتبع تطور الأشكال التنظيمية التي إتخذها المجتمع المدني في خبرة المجتمعات

[1] – مرجع نفسه ص53

[2]- مرجع سابق ص54

[3] أحمد شكري الصبيحي مرجع سابق ص21

[4]- توفيق المديني ،المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي (دمشق إتحاد الكتاب العربي 1997ص105)

الغربية وغيرها من المجتمعات ، وبغض النظر عن تعدد تعريفات مفهوم المجتمع المدني وما تثيره قضية التعريف من مشكلات منهاجية ونظرية ،وبخاصته في ظل تعدد مظاهر التوظيف الإيديولوجي للمفهوم وإستخدامه من قبل قوى عديدة في سياقات مختلفة لتحقيق أهداف متباينة فالمؤكد أن التعريف الأكثر شيوعا للمفهوم، والذي يحظى بقبول عدد كبير من الباحثين هو الذي ينظر إلى المجتمع المدني بإعتباره شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح ، وذلك في إطار الإلتزام بقيم ومعايير الإحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعددية والإختلاف والإدارة السليمة للخلافات والصراعات.[1]

لمزيد من التفاصيل حول التعريف بمفهوم المجتمع المدني أنظر على سبيل المثال أماني قنديل، تطور المجتمع المدني في مصر، عالم الفكر العدد(3)(كانون الثاني يناير أدار،مارس 199)

مفهوم المجتمع المدني من خلال تعاريف بعض المختصين:

* **تعريف دومينيك كولDOMINGNE COLAS**: يقول بات المجتمع المدني يعني الحياة الإجتماعية المنظمة إنطلاقا من منطلق خاص بها وخاصة الحياة الجمعوية التي تتضمن دينامية إقتصادية وثقافية وسياسية (الموقع الإلكتروني f1www.woton.coms)

* **تعريف برتراند بادي:** يعرفه بأنه كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع دون تدخل أو وساطة من الدولة.

[1]- سعد الدين إبراهيم " المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي 1991 في القاهرة الكتاب الأول القاهرة مركز دراسات التنمية السياسية والدولية .

* **تعريف والزرWELZER** : يرى والزر المجتمع المدني بأنه ذلك الفضاء الذي ينطوي على ضمان الظروف الكاملة التي تكفل الحياة الإجتماعية الجديدة فهو ذلك المجال الذي يكون البشر في إطاره شكلا إجتماعيا، يتواصلون فيه ويرتبطون ببعضهم البعض،بغض النظر عن ماهية هذا الشكل الإجتماعي سواء كان جماعة أو نقابة ...إلخ، في هذا إطار هذا المجال الذي يجتمع فيه الأفراد من أجل تحقيق هدف واحد سام ألا وهو حب الإجتماع الإنساني.[1]

* **تعريف كريستوفر برسن PERSON**: يقول بأنه" هو المجال البعيد عن سلطة الدولة والذي يتضمن بدوره تشكيلة من المؤسسات الإجتماعية تنظيم بطريقة ديمقراطية وتنطوي على ضمانات ديمقراطية.[2]

المطلب الثاني: تطور المصطلح في الفكر السياسي.

إسهامات المجتمع المدني:

- إسهامات توماس هوبزTOMAS HOBBES: إنطلق هوبز من نظرة متشائمة بالأنانيةن فهو يرى أن الحالة الطبيعية حالة بدائية متوحشة تتسم بالأنانية والهمجية وحب الذات، والإنسان فيها في خوف دائم لأن غريزة الأنانية وحب التملك تدفعانه للإستهداف على أي شيء يمكنه من الحصول على قوته.[3]

وفي هذا الإطار يرى هوبز أن عملية الإنتقال إلى المجتمع حدثت عن طريق عقد إداري يتنازل فيه الأفراد عن كافة حقوقهم للحاكم مقابل أن يعتزم هذا الأخير بحماية النظام وتحقيق الأمن والطمأنينة للجميع،وبهذا يكون قد

[1]- أحمد حسن حسين 2000 ص51.50)

[2]-المصدر السايق

[3] -جون اهنبرغ المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم. ط1. (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 2008 .ص 49.16)

تأسس ما يعرف عند هوبز بالمجتمع المنظم أو الدولة التي يرى فيها أنه ينبغي أن تقوم على وجود حاكم يتبع سلطة مطلقة .[1]

- إسهام جون لوك JOHN LOCKE: على العكس من هوبز يرى لوك أن المجتمع المدني لا يتحكم فيه الملك ولا الدولة بل يتسم بالديمقراطية ويتشكل أساسا عن طريق الملكية الفردية وحكم القانون، وأن جماعات المجتمع المدني تضامنن طوعا من أجل الحد من الحكم المطلق والحفاظ على الحرية والممتلكات والضمان لهذه الحقوق هو الحكم القانون، كما يعتبر" لوك" أول من قدم مفهوم للمجتمع المدني بالمعنى الحالي حيث يرى أنه عبارة عن جمعية حرة هدفها تحقيق المساواةبين الأفراد وتأمين الإستقرار لهم.[2]

- إسهام جان جاك روسوJANN JAKE ROUSSEAU: إختلف روسو مع هوبز هو يرى أن العقد الإجتماعي يؤسسه الشعب بإرادة عامة لا تتجزأ ولا يمكن التنازل عنها، وهو يرفض سلطة الحكم المطلقة ويعتبرها عبودية بإعتبار أن القوة لا تصنع الحق فهذه الأخيرة تسلب الإنسان إنسانيته فحوهره الحرية.

كما يرى روسو أن العدالة الإجتماعية هي شرط الحريةواستكمالا لما سبق لعبت نظريات العقد الإجتماعي دورا في ترشيح الفصل بين الدين والحياة العامة، وذلك بمناداتهم بتنظم المجتمع على أساس دنيوي مدني لا ديني يقوم على تحقيق المصالح المدنية من خلال مؤسسات المجتمع المدني.

[1]- محي الدين بياضي المجتمع المدني في دول المغرب العربي دورة في التنمية اليابسة مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم في تخصص دراسات مقارنة جامعة بسكرة السنة الجامعية 2012/2011. ص18)

[2] – غرمي بشارة المجتمع المدني ط6 (بيروت المركز العربي للأبحاث الياسبة .2012.ص145)

المطلب الثالث:خصائص المجتمع المدني وأركانه

خصائص المجتمع المدني:

تختلف المؤسسات والتنظيمات فيما بينها، تقدما ملحوظا، ومن ثم فاعلية، وأخذ معايير ذلك درجة مؤسسسيها، إن درجة مؤسسة اي ننسق سياسي تتحدد في ضوء أربعة معايير يمكن إستخدامها للحكم على مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما، وهي القدرة على التكيف في مقابل الجمود، والإستقلال في مقابل التبعية والخضوع والتعقد في مقابل الضعف التنظيمي والتجانس في مقابل الإنفصام.

ويضم كل من هذه المعايير الأربعة مؤشرات فرعية يمكن من خلالها دراسة خصائص المجتمع المدني في الوطن العربي وفيمايلي تفصيل لهذه المعايير.

1- القدرة على التكيف:

يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها إذ كانت المؤسسة قادرة على التكيف، كانت أكثر فاعلية لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها ، وربما القضاء عليها وتحت أنواع التكيف.

- **التكيف الزمني** : ويقصد به القدرة على الإستمرار لفترة طويلة من الزمن إذ كلما طال وجود المؤسسة السياسية إزدواجية مؤسستها.
- **التكيف الجيلي**:ويقصد به قدرة المؤسسة على الإستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها، فكلما إزدادت درجة تغلب المؤسة على مشكلة الخلافة سلميا وإبدال مجموعة القادة بمجموعة أخرى،إزدادت درجة مؤسستها، ومثل يعبر عن مرونة المؤسسة في مواجهة متطلبات التطور الإجتماعي والإقتصادي فسرعة التطور والتحول الإجتماعي تؤدي إلى ظهور أجيال متعاقبة من النخب ذات الخبرات التنظيمية المختلفة ولها معاييرها الخاصة للإنجاز وقيمها المتميزة.

- **التكيف الوظيفي**: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة، بما يبعدها على أن تكون مجرد أداة لتدقيق أغراض معينة، وتطبيق هذا المعيار على مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي نلاحظ مايلي:

أولا: يتسم عدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي بطابع المرحلية، حيث تتوارى بعد فقرة قصيرة على تأسيسها، ويعني هذا ضرورة قيام المؤسسات على أسس راسخة تضمن لها الإستمرا ر، كما يتسم كثير منها أيضا بإرتباطه بشخص واحد تحصر في يديه كل المسؤليات "زعيم حزب أو أمينه العام، الرئيس، أو النقيب في النقابات المهنية والعمالية، رئيس الجمعيات، أو المنتدى، سينتج القبيلة، أو الطائفة، أو الطريقة.

ويضع هذا قيودا شديدة على إمكانية إستمرار المؤسسة بعد إختفائه أو ممارسته لنشاطها على النحو المرجو.

ثانيا : يلاحظ أن الكثير من مؤسسات المجتمع المدني لم تخفق في تكييف أساليبها فقط، وإنما أخفقت أيضا في القيام بوظائفها الأساسية.

2- الإستقلال: ويقصد به ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها الوجه التي تتفق مع رؤية المسيطرة ، والملاحظ أن معظم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تخضع للحكومات بدرجة أو بأخرى.

ويمكن تحديد درجة إستقلال مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة من خلال عدة مؤشرات منها:

أ. نشأة مؤسسات المجتمع المدني: وحدود تدخل الدولة في هذه العملية فالأمل هو أن تتمتع المؤسسات بهامش من الإستقلالية عن الدولة وواقع الحال في العديد من الأقطار العربية.

ب . الإستقلال المالي: لمؤسسات المجتمع المدني ويظهر ذلك من خلال تحديد مصادر تمويل هذه المؤسسات ، فهل تتلقى جزءا من تمويلها من الدولة او بعض الجهات الخارجية، أم تعتمد بصورة كاملة في التمويل الذاتي على مساهمات الأعضاء فيي شكل رسوم العضوية أو التبرعات أو على بعض أنشطتها الخدمية أو الإنتاجية، إن صاحب التمويل هو صاحب القرار وما يلاحظ أن جزءا كبيرا من مصادر تمويل المنظمات الأهلية تأتي من قوى السلطة الراهنة أومن شخصيات ومؤسسات.

ج . الإستقلال الإداري والتنظيمي: ويشير إلى مدى إستقلال مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية ، وبعيداعن تدخل الدولة ومن ثم تنخفض إمكانية إستتباعهم من قبل السلطة وتحرص النظم التسلطية على منع قيام مؤسسات المجتمع المدني أو إخضاعها للرقابة والسيطرة في حالة السماح بقيامها، وتصبح عديمة الفاعلية ، وتطرح الدولة التسلطية نفسها بديلا لمؤسسات المجتمع المدني:

ومما يعزز إستقلالية المؤسسات ويقطع الأقراف الداخلي والخارجي لها مايلي:

1. إيجاد أسس إتصال مؤسسات المجتمع.
2. قيام تكافل بينها من خلال قواعد للتضامن والتماسك كأولوية ضمن مكونات حركاتها .
3. ضرورة تأسيس قواعد ممارسة داخلية تأتي بشكل أو بأخر الفساد أو الأعراف أو الإستبداد ذلك أن فساد التكوينات الداخلية سيؤدي ضرورة إلى إضعافها ، بما يحقق إمكانات هائلة لإقتراحها.

3. التعقد: ويقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة ، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تداتيية داخلها وإنتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممعن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله ومن الناحية الأخرى، وكلما إزداد عدد الوحدات الفرعية وتنوعها إزدادت قدرة المؤسسة على ضمان ولاءات أعضائها والحفاظ عليها ، إضافة إلى ذلك فإن المؤسسة التي يكون لها أهداف عديدة تكون

أكثر قدرة على تكييف نفسها حين تفتقد أي من هدف من أهدافها ، بشكل أفضل من المؤسسة التي يكون لها هدف واحد، ما يؤثر على كثير من مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي بساطة بنيتها التنظيمية من ناحية وإنعدام إنتشارها القومي تقريب ، ويشكا هذا قيدا على قدرتها على تجاوز المدن إلى القرى والعاصمة، إلى الأقاليم ولا سيما المؤسسسات الحديثة منها.

4 . التجانس: يقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، وكلما كان مرد الإنقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة إلى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة، وكانت طريقة حل الصراع سلمية كان هذا دليلا على تطور المؤسسة.

على العكس كلما كان مرد الإنقسامات إلى أسباب شخصية، كانت طريقة حل الصراع عنيفة، كان هذا دليلا على تخلق المؤسسة.

وأهمية المجتمع المدني تناقضاته وتعدديته حيث تكون دينامية الإبداع والخلق والتغيير في المجتمعات، وهذا يعني أن المجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس، بل قد يكون بمثابة ساحة للتناقض والإختلاف بين القوى والجماعات ذات المصالح المتناقضة والرؤى المختلفة، ومع هذا كلما تزايدت أنماط العلامة القائمة على أساس الصراع بين القوى المجتمع المدني ،وفئاته أعتبر ذلك مؤشر على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الإيجابي والعكس صحيح.

نستطيع القول أن المجتمع المدني يملك الخصائص التالية :

أ. يضم المجتمع المدني مجموعة مؤسسات تستطيع أن تلعب دورا الفاعل في عملية التغيير الإجتماعي والسياسي والثقافي.

ب. إن المجتمع المدني المتطور القائم على فعل الطوعية والنزوح للعمل الطوعي في إطار مشاركة منظمة، هو ركن أساسي في ثقافة بناء المؤسسات.

ت. إن مؤسسات المجتمع المدني متطورة وواعية وتملك رؤية فهي تملك تصور واضحا لخريطة المجتمع ، ومصادر القوة السياسية والإقتصادية،والإجتماعية الضعف ، وهي مؤسسات لديها تصور واضح لتغيير الإجتماعي، وتتبنى مواقف الدفاع لمساندة فئات أو قطاعات أو جماعات سواء على مستوى الحقوق المدنية أو الحقوق الثقافية ، والإجتماعية والإقتصادية.

أن المجتمع المدني يأخذ بالنظرة الكلية، بمعنى أن مشكلات المجتمع المحلي والمشكلات الوطنية تقع في كل مترابط مع المشكلات الإقليمية والدولية ، ومؤسسات المجتمع المدني لها دور في كل من هذه المستويات.[1]

أركان المجتمع المدني:وينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة (03) أركان أساسية

***الركن الأول : الفعل الإداري الحر**: فالمجتمع المدني يتكون بالإدارة الحرة لأفراده ولذلك فهو يختلف عن الجماعات القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة ففي الجماعة القرابية لا يكون للفرد دخل في إختيار عضويتها فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث ويضم الأفراد إلى تنظيمات المجتمع المدني، من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة عادية أو معنوية.

***الركن الثاني:التنظيم الجماعي**: فلامجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات كل تنظيم فيها يضم أفراد أو أعضاء إختارو عضويته بمحض إرادتهم الحرة ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها مما يؤسيسون التنظيم ، أو ينظمون إليه فيما بعد، ولكن يبقى هناك تنظيما وأن هذا التنظيم هو الذي يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام.

***الركن الثالث: الركن الأخلاقي أو السلوكي**: ينطوي على قبول الإختلاف والتنوع بين الذات والأخرين، وعلى حق الأخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع المدني تحقق وتحمي ، وتدافع على مصالحهم المادية والمعنوية ، والإلتزام

[1]- ياسر" المجتمع المدني والديمقراطية " ص.10.8)

في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني من ناحية ، وبينها وبين الدولة من ناحية أخرة بالوسائل السلمية المتحضرة، أي قيم الإحترام والتسامح والتعاون والتنافس، والصراع السلمي.[1]

المبحث الثاني: التطور التاريخي لفكرة المجتمع.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي.

مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي: بات معروفا أن المجتمع المدني قرين الفكر الغربي ومع هذا خضع لضرورة تطور تاريخي ، كانت ذات تغييرات وإستخدامات ليس لها مضمون موحدا فيها ، يعني في كل مرة شيئا مختلفا، لأنها تأتي في سياق متغير بنيويا وتاريخيا يولد حاجات جديدة وأسئلة جديدة يجيب عنها المفهوم.

وفي ضوء هذا تناولنا مفهوم المدرسة الكلاسيكية للمجتمع المدني وتعرضنا للمفهوم المجتمع المدني في الفكر المعاصر.

1. مفهوم المدرسة الكلاسيكية للمجتمع المدني: دخلت فكرة المجتنع المدني إلى الفلسفة السياسية كتعبير عن وجود علاقة بين قطبين هما المجتمع والسياسة ، وذلك من خلال الصراع داخل فكرة الحق الطبيعي، وبعدها فكرة العقد الإجتماعي التي بنيت على الإولى ، وفي اللحظة النظرية التي جعلت فيها الدولة تقوم على العقد ، بدأت مرحلة نظرية نهايتها إعتبار المجتمع سايقا على الدولة وقادرا على تنظيم نفسه خارج الدولة ، ومصدر شرعية الدولة ورقيها، مع أن هذه المرحلة بدأت بتبرير الملكية المطلقة ،إلا أنها إنتهت بنفي الملكية المطلقة وإعتبارها نقيضا لفكرة العقد الإجتماعي ورحه .[2]

---

[1]- المغيربي " المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا.(ص6.5) وإبراهيم المجتمع المدني والتحول (ص.39).

[2]- غرمي بشارة " المجتمع المدني "(دراسة نقدية مع إشارة المجتمع المدني الغربي بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية . 1991 .ص.63)

إن التحول الذي حدث في الفكرين الغربي ، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر بوجه خاص يعبر عن الإدارة التي أظهرها الفكر الغربي الحديث في الإنتها من " أزمة العصور الوسطى" والتخلص منها ينفي إعلان القيمة مع النظام القديم الذي كان يقوم على الربط بين السلطة وبين القدسية، من جهة أخر، ويقضي بإعتبار السلطة مطلقة سواء أخذنا بحسب مرجعيتها الدينية أونظرنا إليها في مرجعيتها السياسية ، جملة وتفصيلا والقول بنظام جديد يقوم على أسس مختلفة ومخالفة، تتمحور في الأفكار التي نادى بها فلاسفة العقد الإجتماعي، كانت نقطة إنطلاق حالة الطبعية، بالقول أن الإنسان قد مر بحالتين:

- حالة كان عليها قبل ان يدخل في المجتمع فكان يعيش في الطبيعةبموجب قوانين هذه الأخيرة وحدها ، وحالة ثانية لاحقة أصبح عليها بعد أن إنتقل إلى العيش داخل المجتمع ويسلك وفق لأوامره وظوابطه عبر إقرار تعاقد إجتماعي، تبلور مفهوم المجتمع المدني في صيغة الإصطلاحية السياسية بين الموجوين داخل المجتمع.[1]

وفي سياق النظرية ، كان مفهوم يوافق المجتمع الساسي، المجتمع المؤسسي بناء على التعاقد الإجتماعي.

من هنا تتضح أن عبارة المجتمع المدني إستعملت في الفكر الغربي من زمن النهضة إلى القرن الثامن عشر للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست على عقد إجتماعي وحد بين الأفراد وأفراد الدولة .

المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث: (الليبرالي .الماركسي)

[1]– سعيد بنسعيد العلوي " نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث ورقة قدمت إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودورة في تحقيق الديمقراطية "(بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي تنظمها مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . المركز.1991.ص.53.51.41)

إذا كان من الطبيعي أن نقول إن النظرية الليبرالية تجد في الفكر السياسي الكلاسيكي مصدرها المباشر، فإنه ليس أقل من طبيعة أن نقول إن النظرية الماركسية نجد أصولها في ذلك الفكر كذلك ومن ثم فهي تلتقي مع عايير وأنه خصمها اللدود " النظرية الليبرالية في المصادر والأسس وعلى الرغم من ذلك فإن الإختلاف والتباين بينها يكاد يكون تاما وما يعنينا هو أن صور الإختلاف في تحليل وظيفة الدولة ، وفي فهم معناها من جانب وكذا في فهم المجتمع الصناعي من جانب أخر يكون عنها الإختلاف والتباين في النظر إلى المجتمع المدني بالنسبة إلى كل من النظرتين.

المجتمع المدني عند هيجل يمثل الحزم الإجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة، وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة ، كما شكل المفهوم الهيغيلي للمجتمع المدني عنصر جذب لمنظري الديمقراطيةالمعاصريين ، ويرجع هذا إلى محاولته وساطة ووسطية مفهوم المجتمع المدني بالذات، أي أن تأسيسه على سلسلة من الوسائط بين الفرد والدولة من ناحية ، وإلى عدم التخلي نظرياتها التبني العضوية المشاركة التي لا يغترب فيها الأفراد عن الجماعة بل إعتبارها جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني الحديث من الناحية الأخرى

كان توماس هويز منظرا لسلطة المطلقة من جهة الحاكم بالنتيجة التي وصل إليها في منتصف القرن السابع عشر (1901) ، ومنظرا لتنازل الشعب من جهة أخرى، كان تنازل الشعب التام بل الخضوع والإستسلام المطلق للحاكمين يبلغان مدى أبعد عند فقهاء الحق الطبيعي، فالتعاقد لا يكون شيئ أخر سوى التنازل الإداري عن الحرية ، ومع هذا حورب هوبر ليس بسبب نشره لفكرة السلطة المطلقة، وإنما بسبب عدم إشتقاقه لهذه السلطة المطلقة من الحق الإلهي وعدم تأسيسها على لاهوت كوني لإنه لم يعتبر السلطة المطلقة معطى قائما في الطبعية، وإنما جعلها كائنا إصطناعيا (إلها إسطناعيا) أي إله من صنع البشر.[1]

[1]- عزمي بشارة " المجتمع المدني" (دراسة نقدية.ص80.77)

وبهذا إن المجتمع المدني عنده هو المجتمع القائم على التعاقد ولم إتخذ شكل الحكم المطلق.[1]

وعد ذلك قفزة كبيرة في إعتبار السلطة قائمة على مايلي:

أ. على إدارة أفراد مؤسسة على قانون العمل.

ب. على إحترام التعاقد.

التقيض التام لهذه النتيجة هو ما ينتهي إليه جون لوك فالتعاقد الإجتماعي غاية معلومة لا تكون مع العبودية والخضوع فهي نفي لتلك الغاية وإقصائها ، فالملكية المطلقة التي يزعم بعضهم أنها نمط الحكم الوحيد، لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني فهي ليست شكلا من أشكال الحكم المدني.[2]

على هذا يمكن عقد لوك الإجتماعي من عزل السلطة إذ تمردت ضد العقد الذي وقعته بتجاوزها إعلاءات القانون الطبيعي عبر الإعتداء على أملاك للمواطنين، وحرياتهم وحيائهم ، من دون وجه حق وبهذا جعل لوك المجتمع مصدر شرعية الدولة وهو قادر على مرافقتها وعزلها.

في ضوء ما تقدم وعلى الرغم من تعدد المساهمات في صياغة مفهوم المجتمع المدني فإنه يمكن القول إن هناك عناصر مشتركة يوافق عليها أغلب الذين تحدثوا عن المجتمع المدني في إطار الحضارة الغربية، و من أهم هذه العناصر:

---

[1] -(charles taylor "modes of civil societ)Public culture vol. 3no.1.kall.1990.

p.103

[2] - جون لوك " في الحكم المدني ترجمة ماجد فقري . بيروت. اللجنة الدولية الدوافع.1909.ص.19)

أ. إن المجتمع المدني رابطة إختيارية يدخله أفراد طواعية ولا تقوم عضويتها على إجبار أي ينصم إليها الأفراد بمحض إرادتهم الحرة وإيمانا منهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم والتعبير عنها.

ب. يشمل المجتمع المدني العديد من المكونات من بينها " المؤسسات الإنتاجية، والطبقات الإجتماعية، والمؤسسات الدينية، والتعليمية والإتحادات المهنية، والنقابات العمالية والروابط والأحزاب السياسية والنوادي الثقافية والإجتماعية ،وعقائد سياسية مختلفة.

ت. الدولة او المجتمع السياسي لازمان لإستقرار المجتمع المدني وتمتعه بوحدته، وأدائه لوظائفه.

ث. ليس من الضروري أن تكون الدولة القائمة في المجتمع المدني دولة ديمقراطية، ولكنها في كل الحالات دولة غير مطلقة السلطة تخضع في أداء مهامها لقواعد عقلانية، سواء وضع هذه القواعد برلمان نتيجة أغلبية المواطنين أو تولد عبر تطور تاريخي طويل، وأشرفت على تطبيقها طبقة من الأذريين ذوي المعرفة والخبرة.

ج. للمجتمع المدني إمتدادات خارج حدوده تتمثل في توسع بعض عناصره، أو إنتقال تأثيرها إلى غيره من المجتمعات سواء كانت هذه العناصر هي المؤسسات الإنتاجية ، أو الطبقات الإجتماعية أو الإتحادات المهنية، أو النقابات العمالية ، أو حتى الإيديولوجية التي بلورتها جماعات إجتماعية معينة في ذلك المجتمع ومتفقوها.

إن مؤسسات المجتمع المدني من حيث المبدأ تتمتع بإستقلالية نسبية من النواحي المالية، والإدارية والتنظيمية عن الدولة ، ومن هذا المنطلق فإنها تجسد معنى قدرة الأفراد المجتمع على تنظيم نشاطاتهم بعيدا عن تدخل الدولة.[1]

المفهوم في الفكر العربي المعاصر: إن الإستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي يطرح في تحديدات متباينة ، إلى جعل المفهوم مفتوحا ليتضمن بنى ومؤسسات تقليدية ،وحيثة ويعرف على أنه " مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيط بين العائلة بإعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها

[1]- أحمد شكر الصبيحي "مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي" (ص.65.64)

البنيان الإجتماعي ، والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصفة الرسمية من ناحية أخرى.[1]

بمعنى أنه بشكل عام كل التنظيمات الخاصة المرتبطة بالدولة خارج إطارالعائلة.[2]

هذه التنظيمات في تحديدها للمجتمع المدني متأثرة بالمفهوم الهيغلي للمجتمع المدني، وقسم أخر يحصر المفهوم باليتي الحديثة إنها مجتمع متمدن، أي قرين الحداثة ، وفي هذه الحالة يعرف بأنه " مجمل التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها.[3]

وبأنه كذلك المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية ويذهب فريق أخر إلى تحديد المفهوم بدلالة عناصره ويرى أنه ينطوي على العناصر التالية.[4]

1. **العنصر الأول**: فكرة الطوعية بإعتبارها إحدى الأفكار التي تشيد إلى مجموعة من الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الإجتماعية المختلفة .
2. **العنصر الثاني**: فكرة المؤسسية وما تشير إليه من فكرة المؤسسات الوسطية التي تشير بدورها إلى ضرورة توظيفها في سياق العلاقة السياسية والعلاقة الإجتماعية.
3. **العنصر الثالث**: يتعلق بالغاية والدور هذه التكوينات يجب أن تتسم بالإستقلال الإجتماعي عن السلطة السياسية، إلى جانب الجمعية، فالعمل الجماعي يعد أقوى تأثيرا وأكثر فاعلية من العمل الفردي، إن

---

[1]- محمو عبد الفضيل " ملاحظات أولية حول بنية وأزمة المجتمع المدني في البلدان الغربية ورقة قدمت إلى قضية الديمقراطية في الوطن العربي .(ص.416)

[2]– علي عبد اللطيف حميدة " المجتمع والدولة والإستعمار في ليبيا (دراسة في الأصول الإجتماعية والإقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الإستعمار.

[3]- برهان غليوة " بناء المجتمع المدني العربي " (دور العوامل الداخلية والخارجية ، ورقة قدمت إلى المصدر نفسه.ص.733)

[4]– سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل " المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة { مراجعة منهجية} ورقة قدمت إلى المجتمع المدني في الوطن العربي في تطبيق الديمقراطية (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ص.694)

المفهوم بإعتباره [منظومة] إضافة إلى كونه مفهوما حضاريا وفق التصور الذي يجعل منه رافدا ضمن المشروع الحضاري، مإنتهى إليه هذا الإتجاه يقارب مضمون المفهوم في الفكر الغربي رغم التحفضاتالتي يبديها على عملية نقل المفهوم أو إسستنباته في الفكر العربي.

إتجاه أخر يعتبر إشاعة إستخدام مفهوم المجتمع المدني يعني على إصابة الهدفين التالين.

1. **الهدف الأول**: الدفاع عن الطابع التعاقدي للدولة، وهو عمل يقتضي الدفاع عن مطلب المشاركة والتبادل بالصورة التي تؤدي إلى تقليص ألية السيطرة والإكراه التي يمارسها الكثير من الدول العربية، فيتحول الدفاع عن المفهوم إلى جزء من الدفاع عن مشروع الديمقراطية في الوطن العربي.
2. **الهدف الثاني**: ترسيخ كل مايسمح بتوسيع دائرة المجتمع المدني في مجال الذهنيات ومجال الممارسة الإجتماعية يعد بمثابة وسيلة للمساهمة في إستبعاد كل ما يمكن أن يحول النسبي إلى المطلق.

وفي ضوء ماتقدم نقول إن مفهوم المجتمع المدني لا يمل من ميل الإيديولوجي ومن غايات سياسية { توظيف سياسي} كما ينبغي أن تسود قيم المجتمع المدني وهي قيم : الإحترام ، والتسامح، والتعاون والتكافل، والتنافس الشريف والصراع السلمي،وبهذا يمكن القول ان المجتمع المدني يمثل نمط من التنظيم الإجتماعي والسياسي والثقافي خارجا قليلا أو أكثرعن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة للمجتمع إتجاه كل سلطة قائمة.

مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي :

وقبل التعرض إلى مفهوم المجتمع المدني وتعريفاته التي راجت في الفكر العربي المعاصر، تعالج الإشكاليات التي يثيرها مفهوم المجتمع المدني.

إشكالية المفهوم: يواجه الباحث عند تعامله مع مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر صعوبات عدة منها.(19)

- ضعف التأهيل النظري للمفهوم ، وذلك على الرغم من تنيوع إستخدامه، ومثل هذا الأمر يفرز العديد من النتائج السلبية منها الإنتقائية في نقل المفهوم التحيز في إستخدام المفهوم، والمبالغة في قيمة المفهوم.
- الإختلاف في تكييف طبيعة مفهوم المجتمع المدني ، ويبدو أن إحدى الصعوبات في التوصل إلى مواقف مشتركة في موضوع مجتمع المدني كما هو الحال في كل المواضيع السياسية والإجماعية التي تتعلق بالوطن العربي نابعة من إنعدام التحديات الدقيقة للمصطلحات التي تستخدمها، ومن ثم عدم ثبات المعنى ، والحديث عن أمور مختلفة مع الإعتقادات نتحدث عن أمر واحد، ويتبع هذا من إستخدام هذه المصطلحات المنقولة عن ثقافة أخرى.[1]

[1]- حسين توفيق إبراهيم " بناء المجتمع المدني (مؤشرات الكمية والكيفية ورقة قدمت إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.ص.614)

المطلب الثاني: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي.

الإسلام والمجتمع المدني:

لقد إهتمت دراسات عديدة بدراسة وتأصيل موقع المجتمع المدني في الخبرة الإسلامية، سواء على الصعيد القومي أو على صعيد دلالات الممارسة التاريخية وقد سعت هذه الدراسات إلى الإجابة عن التساؤلات عديدة منها على سبيل المثال:

هل عرفت الخبرة الإسلامية مفاهيم أخرى تعكس دلالة مفهوم المجتمع المدني نفسة؟ وهل عرفت مؤسسات وأشكال تنظيمية وممارسات تماثل في وظيفتها ودورها تلك التي سميت في الخبرة الغربية " بالمجتمع المدني" CIVIL SOCITY" وماهي الأبعاد والمعايير للعلاقة بين الإسلام والمجتمع المدني في الوطن العربي.

لقد أشارت الدراسة سلفا إلى أن أحد الأركان الأساسية للمجتمع المدني يتمثل في الأساس القيمي الأخلاقي الذي يستند إليه، والذي تجسده مجموعة من القيم والمعايير مثل الحرية ، والمساواة، والتطوع والتسامح والقبول بالتعدد والإختلاف في الفكر والرؤى فضلا عن قيم التعاون والتكافل، والمشاركة وحل الخلافات بالطرق السلمية ...إلخ.

ولا شك في أن هذه المنظومة من القيم موجودة في الدين الإسلامي وهو يدعو إلى إحترامها والتمسك بها، وبالتالي فإذا كان مفهوم المجتمع المدني قد نشأ مرتبطا بالخبرة الغربية على النحو ما سبق ذكره إلا أن القيم التي يستند إليها هي من صميم الإسلام كما يجسده القرأن والسنة، وهناك العديد من الأيات القرأنية والأحاديث النبوية التي تؤكدعلى هذه القيم ويكفي في هذا المقام الإشارة إلى أنه إذا كان مفهوم المجتمع المدني يستند إلى القبول بالتعدد والإختلاف في الرؤى والمصالح والأفكار،فإن الإسلام لا يقر بالتعدد في أمور الدنيا فحسب، ومنها مسائل السياسية والحكم ، بإعتبار أن التعدد والتنوع سنة من سنن الكون ، ولكنه وأكثر من هذا فهو يقر بالتعدد

والإختلاف في الدين والمعتقد ن أما قيمة التسامح فهي قيمة جوهرية في الإسلام تصل قي تطبيقها إلى حد العفو عمن قام بإرتكاب ظلم في الأخرين وإلى جانب هذا الأساس القيمي الذي تجسده الأصول الإسلامية فإن الخبرة التاريخية الإسلامية تقدم دلالات مهمة في هذا ال خصوص يقول" علي المزروعي" لم يعرف الإسلام مثيلا لمعسكرات الإبادة الجماعية النازية المنظمة، كما لم يعرف الإسلام إحتلالا رافقة إبادة جماعية مثلما فعل الأوربيون في الأمر يكتين وأستراليا كما لم يعرف الإسلام مثيلا للتفرقة العنصرية الصارمة التي أقرتها الكنيسة الإصلاحية الهولندية في جنوب إفريقيا، كما لم يعرف الإسلام مثيلا للعنصرية الوحشية اليابانية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، كما لم يعرف الإسلام لحقوق الموت في كمبوديا التي أقامها بول بوت، كما لم يعرف الإسلام مثيلا للرعب الشالبتي المنفذ بإسم الخطط الخمسية كما لا يمكن لأحد أن يلوم الإسلام على الحربين العالميين الوحدتين في تاريخ البشرية واللتين بدأت في أوربا[1].

وإذا كانت البنية التنظيمية والمؤسسة للمجتمع المدني تتكون من المؤسسات والتنظيمات التطوعية التي تعبر عن مصالح فئات في المجتمع وتتمتع بنوع من الإستقلالية عن الدولة، فإن الخبرة التاريخيةالإسلامية عرفت أشكالا من المؤسسات والكيانات التي أدت أدورا مماثلة من حيث الجوهر لما تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في العصر الحديث كما عرفت أنماطا من الممارسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتي تندرج في هذا الإطار، فقد تم التركيز على إبراز دور ما يسميه البعض " مؤسسات الأمة" التي تميزت من مؤسسات السلطة أو الدولة وإتسمت بنوع من الإستقلالية عنها في بعض فترات التاريخ الإسلامي ومن هذه المؤسسات على سبيل المثال : مؤسسة القضاء ومؤسسة العلماء ومؤسسة الإفتاء ، ومؤسسة الوقف وجماعات التجار وجماعات الحرف والصنائع، والطرق الصوفية والمذاهب الفقهية والأوليات الدينية والجمعيات الخيرية والإسلامية، وكل هذه المؤسسات وغيرها من الكيانات مثلت أشكالا من التكوينات الإجتماعية التي عكست في سياقها التاريخي جوهر ما إصطلح على

[1]- علي الامين المزروعي (الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة ضراع أم النقاء سلسة محاضرات الإمارات 3" أبوضبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 1999.ص1)

تسميته بالمجتمع المدني كما البعض أن ما يوازي مفهوم المجتمع المدني الحديث من حيث دلالة إستقلالية المجتمع عن الدولة عبر المؤسسات بخدمات مستقلة أو شبه مستقلة أو وسيطة هو ما يمكن نعته بإصلاح "المجتمع الأهلي " في التاريخ الإجتماعي السياسي العربي الإسلامي فمقابل صيغة " أهل الدولة " التي تتردد في مقدمة إبن خلدون – نقرأ صيغ- " أهل العصبية" اهل الحرف " والصنائع والفرق...إلخ.

وجميع هذه الصيغ تعبير عن دينامية غجتماع سياسي ومؤسسات مجتمع تجري فيه أشكال من الإنتاج والتبادل وأنماط من الثقافة والإجتهاد الفكري والفقهي، وتعبيرات عن العمل النيابي .[1]

وقد خلصت إحدى الدراسات التي سعت للتاصيل بفهوم المجتمع المدني في الخبرة الإسلامية إلى نتيجة مهمة مفادها أن المجتمع المدني هو أساس الوجود الإسلامي إلى ، فهو الذي يمثل الإسلام في كيانه كعقيدة وشريعة، وميزان خلقي وتشده روابط إجتماعية تشعل قوته الحقيقة .

المجتمع المدني الإسلامي وعلى مر التاريخ فلما عول على السلطة السياسية الحاكمة في شوؤنه إلا في الدفاع الخارجي (الجيش) والأمن الداخلي (الشرطة) وما يتعلق بشوؤن البريد بل كانت الدولة في حاجة مستمرة إلى المجتمع لتمويل ميزانيتها وتخقاتها عن طريق الجباية والضرائب ،وأما شؤون التربية والتعليم والتثقيف والشؤون الصحية فقد كانت من مسؤولية منظمات المجتمع المدني .

إن مبادئ الإسلام وقيمه تستوعب مضامين المجتمع المدني ولا تشكل المطلقات والثوابت في الإسلام تناقضا لقيم المجتمع المدني ولا تحد من ممارسته في الفضاء الحر الإجتماعي والسياسي جذور المجتمع المدني موجودة وبكثافة في

[1]- وجيه كوثراني " المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي" وسيف الدين عبد الفتاح المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسات الإسلامية المعاصر) ونقناق قدمتا إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ص12)

عمق المجتمع والتجارب والممارسات والفعاليات التاريخية لتكوينات المجتمع المدني على إمتداد التاريخ الإسلامي وفي جانب منها تعد أساسا صالحة لبناء مشروع لمفهوم عربي إسلامي معاصر للمجتمع المدني.[1]

وفي هذا الإطار، فقد تزايد الإهتمام خلال السنوات الأخيرة بدراسة نظام الوقف في الإسلام وعلاقته بالتطور السياسي والإجتماعي في الوطن العربي في الوقت الراهن.

وفي إطار دراسة العلاقة بين الإسلام والمجتمع المدني على الصعيد القيمي في الوطن العربي خلال القرن (20)، أثيرت مسألة مهمة جديرة بالبحث والتمحيص وهي الخاصة بتأثير الإسلام في الثقافة السياسية في الوطن العربي بإعتبارات هذه الثقافة تشكل عنصرا عنصرا جوهريا ، في حركية المجتمع المدني ونمط علاقته بالدولة وفي هذا السياق. يؤكد البعض أن ان الإسلام أسهم في تكريس مجموعة من القيم السلبية في الثقافة الساسة العربية مثل القدرية والتواكل ، والسلبية والخضوع والطاعة...إلخ.

ما يجعل هذه الثقافة تشكل معوقا تشتيت لعملية التحول الديمقراطي ولنمو المجتمع المدني في المنظمة.

ولذلك يجعل البعض الأخذ بالعلمانية شرطا ضروريا لإنجاز تحول ديمقراطي حقيقي ،وتأسيس مجتمع مدني فعال في الوطن العربي والعا لم الإسلامي.[2]

المستقل إلا أن الأخير التطور السياسي في العديد من الدول العربية مثل الأردن ومصر أكدت أن أنشطة الجمعيات والهيئات الخيرية الإسلامية أسهمت في توسيع قاعدة التأييد التبعي للأحزاب والقوى الإسلامية المعتدلة التي ترفع شعار " الإسلام هو الحل" خلال الأستحقاقات الإنتخابية وبلغة أخرى فإن الجمعيات الخيرية الإسلامية

[1]- عبد الحميد الأنصاري نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني " المستقبل العربي 24 العدد 282 أكتوبر 2001 و.ع . إسلام محمد طويل المجتمع المدني والدولة .دراسة مقارنة بين النموذج الحضاري الغربي والنمو الحضاري العربي الإسلامي كلية البحوث والدراسات العربية.

[2]- برهان غليوة " بناء المجتمع المدني العربي " (دور العوامل الداخلية والخارجية ، ورقة قدمت إلى المصدر نفسه.ص.733)

شكلة وتشكل في بعض الحالات قاعدة لتأييد الأحزاب والقوى الإسلامية، وخلاصة القول: إنه على الرغم من ضعف وهشاشة المجتمع المدني في معظم الدول العربية، وذلك بحكم ظروف نشأته وكثرة القيود السياسية والقانونية والإدارية، والأمنية التي تفرضها السلطات الحاكمة على تنظيماته، على الرغم من ذلك فإن الإسلام يشكل عنصرا مهما في هذا المجتمع سواء الجهة والقيم التي يستند إليها والتي تعبر من صميم الإسلام أو لجهة دور الجمعيات الإسلامية في إطار النشاط الأهلي وتأسيس على ما سبق فإن الطروحات التي يقدمها البعض والتي تؤكد أن الإسلام يتناقض مع الديمقراطية ومع تقدم المجتمع المدني لا أساس لها وتحتاج إلى إعادة مراجعة في ضوء دراسة العلاقة بين الإسلام وعمل من الديمقراطية والمجتمع المدني على المستوى القيمي من ناحية ، وحتى يتسنى الوقوف على حقيقة دور الحركات الإسلامية المعتدلة والجمعيات الخيرية الإسلامية على الصعيد بين السياسي والإجتماعي في العديد من الدول العربية، وإذا كانت هناك تنظيمات محدودة وهامشية حتى وإن علا صوت بعضها في بعض الفترات بسبب لجوئها إلى ممارسة العنف ضد الدولة ، وأحيان ضد المجتمع المدني وبالتالي فإنها لا تعبر عن التيار الرئيسي للحركة الإسلامية في الوطن العربي ، وخاصة أن كثيرا من التنظيمات المعينة إندثرت ولم يكتب له الإستمرارية ومن هنا تأتي اهمية التمييز والفرز عند دراسة الحركات الإسلامية، بحيث لا يتم وضعها جميعا في صلة واحدة وإصدار أحكام عامة بشإنها.[1]

ولكن إذا كان صحيحا أن الثقافة السياسية العربية تتصمن قيما للتلائم مع الديمقراطية، إلا أنه من الصحيح أيضا أن الدين الإسلامي في أصوله ،كما جاءت في القرأن والسنة، لا يعتبر عاملا في تكوين القيم والثقافة المشار إليها وتحقيق إستمراريتها، حيث أنه يتضمن القيم العليا للديمقراطية مثل الحرية والعدالة والمساواة والمشاركة وحق الأمة في إختيار الحاكم ومساءلته ...إلخ.

[1]- أنظر على سبيل المثال: عزمي بشارة " التحول الديمقراطي : التدين الشبعي نمط التدين الجماهيري ،المستقبل العربي (السنة 21 العدد236 أكتوبر 1991).

بل إنه يرفعها إلى مرتبة التكليف الشرعي، ولذلك فالأدق القول: إن ممارسات الحكام والسلاطين التي قامت عللى أساس تعطيل مبدأ الشورى وتوظيف الدين لحساب السياسة من خلال تفسيرات وتأويلات دينية عبر فترات طويلة من تاريخ المسلمين هي التي أسهمت في خلق وتكريس القيم المعنية في الثقافة السياسية في بلاد العرب والمسلمين ،كما أن إنتشار تصورات شعبية للدين الإسلامي في صفوف قطاعات إجتماعية واسعة من المسلمين وهو مايطلق عليه البعض إسم " الدين التبعي" أو التدين الشعبي ، قد شكل ويشكل عنصرا جوهريا في هذا الخصوص.(31)

وهكذا، فإن مفهوم المجتمع المدني له دلالة في الإسلام على صعيد القيم من ناحية وعلى صعيد الخبرة التاريخية من ناحية أخرى.

فالسلطة في الإسلام هي في الأصل سلطة مدنية فالأمة هي التي تختار الحاكم كما أن إستمراره في منصبه يظل رهنا برضاها، حيث لها حق مساءلته وعزله إذاكانت هناك أسباب توجب العزل ، كما أن الإسلام لم يحدد شكلا معينا لنظام الحكم يلتزم به المسلمين في كل زمان ومكان، بل ترك هذا الأمر ليحنهد وفيه ويكييفوه بحسب ظروفهم وبيناتهم المتغيرة زمانيا ومكانيا، شريطة أن يتن ذلك في إطار الإلتزام بالأسس والمبادئ الصحيحة للشريعة الإسلامية وفي إطار تحليل العلاقة بين الإسلام والمجتمع المدني في الوطن العربي كما تبلورت على حرمية الممارسات السياسية خلال القرن (20)

وعلى الرغم من ان الجمعيات الخيرية الإسلامية تنشأ طبقا لقوانين الجمعيات المعمول بها في الدول العربية ما يجعلها كيانات مستقلة أو لها وجودها القانوني.

المطلب الثالث: علاقات المجتمع المدني.

العلاقة بين المجتمع المدني والدولة :

المحددات والأبعاد: تعتبر الإستقلالية النسبية عن الدول من أبرز خصائص المجتمع المدني وقد أكدت دراسات عديدة على ان الحديث عن تقوية المجتكع العديد وتعزيز دوره لا يعني حال من الأحوال إضعاف دور الدولة فالمجتمع المدني الفعال لا يوجد إلا في إطار دولة قوية " ليست تسلطية" أي دولة ديمقراطية تستقطب الولاء الأسمى لمواطنيها إستنادا إلى أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون وتستند إلى مؤسسات راسخة تؤكد قدرة الدولة على أداء وظائفها بفعالية، والحديث عن دولة قوية بهذا المعنى لا يعني إضعاف المجتمع المدني حيث أن وجودها معا يدعم الديمقراطية والإستقرار السياسي والتقدم الإقتصادي والإجتماعي فيما يؤدي غيابها معا أو غياب أحدهما إلى شيوع مظاهر التسلط والإستبداد ووجود حالة من الفوضى وعدم الإستقرار قد تأخذ شكل الحرب الأهلية.[1]

وعلى الرغم من هامش الحرية النسبي الذي تتمتع به منظمات المجتمع المدني في عدد من الدول العربية،وبخاصة تلك التي أخذت بالتعددية السياسية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينات من القرن العشرين، وهو هامش يتفاوت في حجمه من دولة إلى أخرى، إلا أن علاقة الدولة بالمجتمع المدني

في الغالبية العظمى من الأقطار العربية لا تزل علاقة غير صحية وغير صحيحة، حيث تتجه الدولة إلى ضمان إستمرار نوع من السيطرة على المجتمع المدني، فيما تتجه بعض تنظيمات المجتمع المدني إلى مقاومة توجهات وسياسات الدولة للسيطرة أو الحد منها، وهو مايؤدي إلى خلق توترات تصل أحيانا إلى حد التأزم بين الدولة وبعض التنظيمات المعينة، ومن المعروف ان الدولة في العديد من الأقطار العربية تقوم بممارسة درجات متفاوتة من السيطرة على تنظيمات المجتمع المدني من خلال الكثير من القيود والظوابط القانونيةوالإدارية، والتنظيمية والمالية والأمنية التي تفرضها النظم الحاكمةعلى هذه التنظيمات حتى تظل حرية حركتها داخل الحدود التي ترسمها المنظمة،

[1]- لمزيد من التفاصيل ،أنظر، الحبيب الحتحاني " المجتمع المدني بين النظرية والممارسة" (عالم الفكر 3 كانون الثاني/ مارس 1999)

وقد أشارت الأدبيات السابقة التي تناولت واقع المجتمع المدني في الدول العربية إلى نماذج عديدة من هذه القيود ومنها.[1]

أ. قيود قانونية وسياسية على حرية تشكيل الأحزاب في العديد من الدول العربية ونتيجة لذلك تصبح السلطة الحاكمة هي التي تحدد شكل الخريطة الحزبية من خلال إجازة تشكيل أحزاب معينة، ورفض تشكيل أحزاب أخرى وتعتبر دور لجنة شؤون الأحزاب في مصر نموذجا صارخا لذلك، حتى أن البعض يطلق عليها لجنة منع قيام الأحزاب لكثرة طلبات التأسيس التي رفضتها.

ب- القيود المفروضة على نشاط الاحزاب سواءا على مستوى إتصالها بالجماهير وقيامها بتنظيم أنشطة جماهرية عامة كالمؤتمرات وغيرها، أو على مستوى مصادر تمويلها أو فيما يتعلق بإتصالاتها الخارجية ما أسهم في تهميش دورها في الحياة السياسية في العديد من الدول العربية .

ج- تدخلات الدولة بأساليب قانونية وإدارية في شؤون النقابات المهنية بهدف فرض سيطرتها على هذه النقابات والحد من نشاطها السياسي، وتقليص دور بعض القوى والتيارات السياسية المناوئة داخلها، وهو أمر أدى في نهاية المطاف إلى تدجين العمل النقابي في بعض الدول ، وخلق توترات وصراعات بين الدول والنقابات في دول أخرى.

د- القيود الحكومية المفروضة على الجمعيات الأهلية سواء فيها يتعلق بشروط تشكيلها أو تحديد مجالات عملها أو ممارساتها لأنشطتها أو تمويلها، وفي الغالب يتم إدراج هذه القيود في القوانين المنظمة للجمعيات والتي تخول وزارات العمل والشؤون الإجتماعية أو غيرهامن جهات الإدارة صلاحيات تنطوي على قيد عمل هذه الجمعيات وأنشطتها سيحدث داخل الحدود التي ترسمها الدولة.

[1]- أنظر عدد من دراسات الحالة في (civil society the middle fast and qumtan)

هـ- السياسية التي تنتهجها النظم الحاكمة لضمان سيطرتها على الحرية العمالية سواء من خلال أحكام قبضتها على النقابات العمالية إعتمادا على أساليب قانونية إدارية وتنظيمية وغيرها ، أو من خلال حضر الأحزاب وتجريمه وإستخدام القوة لقض الاحزاب والإعتصاماتمع إعتقال أعداد من العمال المضربين وتقديمهم إلى المحاكمة.

و- القيود والظوابط التي تفرصها النظم الحاكمة لضمان السيطرة على الحركة الطلابية، وذلك بالإعتماد على أساليب عديدة تتعلق بنظم وسياسات التعليم وبأليات تشكيل الإتحادات الطلابية فضلا على التصدي لإحتجاجات الطلابية بالقوة، وبخاصة في بعض الدول التي تشهد جامعاتها نشاطا طلابيا كما هو الحال في مصر والأردن والسودان ولبنان.

إن النظم الحاكمة تستخدم أساليب أخرى لضمان فرض نوع من السيطرة على المجتمع المدني.

وتتضمن هذه الأساليب عنصر التمويل حيث تسهم الدولة في العديد من الحالات في تمويل أنشطتها وأدوارها، ومنها أيضا إفساح المجال لمشاركة بعض القوى وتنظيمات المجتمع المدني ف عملية وضع القرار على بعض المستويات وبشكل محسوب، ومن ذلك على سبيل المثال مشاركة جمعيات رجال الأعمال في صنع بعض القرارت والسياسات الإقتصادية والإستشارية في بعض الدول العربية، وإلى جانب هذه الأليات الإستعابية لبعض قوى وتنظيمات المجتمع المدني، فإن السلطات الحاكمة تقوم أحيانا بتعميق الخلافاتوالإنقسامات داخل بعض أحزاب المعارضة من أجل تقليص دورها تحجيم فاعليتها او تلجأ إلى خلق وتعميق مايعرف بالصراعات المتوازنة في ما بين بعض تنظيمات المجتمع المدني، بهدف إضعافها بحيث يستمر النظام قابضا على مختلف خيوط اللعبة كماأن السلطات الحاكمة في كل الدول العربية أو في الغالبية العظمى منها، لا تتساهل مع أي مظاهر الإحتجاج الجماعي السلمي التي تمارسها قوى وتنظيمات المجتمع المدني، وخاصة أن الأطر القانونيةالمعمول بها في كل الدول

تحظر وتجرم التظاهر والأحزاب والإعتصام،ما يصحلها تشكل سندا للسلطات الحاكمة في تصديها لتلك الممارسات.

إن في معرض تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الوطن العربي أشارت بعض الدراسات إلى الدور الذي لعبته مؤسسات المجتمع المدني في حالة إنهيار مؤسسات الدولة، كما هو الحال في لبنان خلال فترة الحرب الأهلية وفي الكويت خلال فترة الإحتلال العراقي، ففي الحالتين، غابت الدولة ومؤسساتها وبقيت منظمات المجتمع تقوم بدور فاعل خاصة مع ظهور منظمات جديدة.[1]

تمويل تنظيمات المجتمع المدني:

تعتبر قضية تمويل تنظيمات المجتمع المدني، من أهم القضايا ذات الصلة بأهداف هذه التنظيمات ومستقبلها، ولذلك فإنه في دول عديدة عربية من بينها مصر، أثيرت على مدى السنوات الأخيرة قضية تمويل الأجنبي لبعض تنظيمات المجتمع المدني، وبخاصة تلك العائلة في مجال حقوق الإنسان والبحث العلمي وهذه قضية معقدة ومتعددة الأبعاد والأطراف وهي معقدة بحكم طبعة وواقع حقوق الإنسان في الوطن العربي وحماسية النظم الحاكمة تجاه هذا الملف، وبخاصة في ظل تزايد الإهتمام العالمي بالموضوع، أما من حيث أطرافها فهناك القائمون على المنظمات المعنية، وبعضهم إتخذ من العمل في هذا المجال طريق للربح والكسب المادي،وهناك الحكومات التي تنظر بنوع من الشك والريبة إلى هذه المنظمات ولذلك فهي تضع تأسيسها من الأصل في بعض الدول أو تحاصر أنشطتها في حالة السماح بقيامها، وهناك الدول الأجنبية والهيئات الدولية الحكومية، وغير الحكومية التي تقدم

[1]– عنوان الكتاب " النظم السياسية العربية" الإتجاهات الحديثة في دراستها لدكتور حسين توفيق إبراهيم(ص.227.226)

التمويل لبعض تنظيمات المجتمع المدني، وبعض هذه الدول والهيئات له مصالحه وحساباته وأجنداته التي يجب أخذها في الإعتبار عند مناقشة الموضوع.[1]

ولكن في جميع الحالات تبقى قضية تمويل تنظيمات المجتمع المدني إحدى أبرز الإشكالات والعقبات المرتبطة بنمو المجتمع المدني وتطوره في الوطن العربي، وخاصة أن الدولة في العديد من الحالات تستخدم سلاح التمويل لفرض سيطرتها على تنظيمات المجتمع المدني التي تتلقى هذا التمويل، ما يفقدها إستقلاليتها ويجعلها في العديد من الحالات مجرد إمتدادات الأجهزة الدولة.

ومن الملاحظ ان التنظيمات الحديثة للمجتمع المدني في العديد من الدول العربية تتأثر بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة بالتكوينات التقليدية(العشائرية،القبلية،والطائفية) فعلى الرغم من ان التنظيمات المجتمع المدني ترتبط بالأساس بالتكوين الإجتماعي التي تقدم على الأساس إنجازية حديثة، كالتعليم والمهنة والدخل والطبقة....إلخ.

إلا أن الواقع الإجتماعي في العديد من الدول العربية قد إنعكس على بنية بعض تنظيمات المجتمع المدني.

التأصيل المعرفي للمجتمع المدني و التنمية المحلية:

فهم العلماء اللمان للمجتمع المدني وظائف استخلصوها من البحوث حول عملية التحول في أوروبا الشرقية وتتمثل أساسا في 05 وظائف جوهرية هي :

1- الحماية protection: فالمجتمع المدني الفضاء المستقل الذي يتمتع فيه المواطنون بحقوقهم: حيث ينظمون حياتهم دون تدخل الدولة

2- الوساطة بين الدولة والمواطنين: ان المجتمع المدني هو الذي يضمن التوازن بين البلد والكيانات

[1]- لمزيد من التفاصيل أنظر على سبيل المثال: فهمي هويدي " مقاومات التمويل الأجنبي. الأهرام.1991/12/8)

3-المشاركة في التنشئة الاجتماعية participa tory sociation: إن تنظيمات المجتمع المدني هي عبارة عن مؤسسات تعليمية للديموقراطية يتجلى فيها أساس كيفية المطالبة بحقوقهم ويكتسب فيها الأفراد قدرات تجعل منهم مواطنبن داعين يشاركون في الحياة العامة مما يولد الثقة والإبداع لديهم

4- بناء تكامل الجماعة comminity building intégrations: ينظر للمجتمع المدني أنه عامل محفز لفصائل المدنية وكمضاد للفردانية وبالتالي فالانخراط في تنظيمات المجتمع المدني يساهم في القضاء على الانقسامات التي نحدث في المجتمع

5-الإتصال communication: فالاتصال هو وظيفة جوهرية وأساسية لمؤسسات المجتمع المدني خاصة نتائج الديمقراطية ، فبفضل الاتصال يكون الأفراد مجالا للنقاش والمشاركة في اتخاذ القرارات فالفاعلون في هاته التنظيمات يعملون كرقيب وينقلون همومهم ومشاكل العامة إلى السلطات المركزية ويدرجونها في جدول أعمالهم.[1]

لقد تعددت تعريفات المجتمع المدني فيما بين العلماء الإجتماع و السياسة و الخدمة الإجتماعية ، ومن بين كل هذه التعريفات السابقة نلخص مايلي:

- المجتمع المدني وعاء يضم المؤسسات كافة والمنظمات الجمعية غير الحكومية
- أن المجتمع المدني هو تركيبة اجتماعية حافلة بوحدات عدبدة ، سواء على أساس طبقي أو جغرافي
- المجتمع المدني هو تعبير عن المشاركة الجماعية الإختيارية المنظمة في الجال العام بين افراد المجتمع

[1]- طارق عاشور، محاضرة في مقياس نظرية الدولة والمجتمع المدني ، مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم س (قسم العلوم س والعلاقات، جامعة سعيدة السنة الجامعية 2013/2014 ص2

–المجتمع المدني هو مجموعة من النشاطات التطوعية الحركة المتميزة ، والمستقلة عن الدولة وأجهزتها.[1]

–الدولة و المجتمع المدني في الفكر و الممارسة

(دراسة مقارنة للمنظور الغربي و المنظور العربي الإسلامي)

* ترجع مسألة العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني إلى أواخر القرن 18 حيث ترى الدولة نفسها في مواجهة قوى جماعية مثل الطبقات و الجمعيات و الإتحادات القومية التي أنتجتها تحاول الآن أن تشكك في أوليتها في ترتيب وتتسابق معها السلطة والتأثير فبناء المجتمع المدني يعتمد من ناحية على تمركز السلطة في المؤسسات الحكومية من ناحية أخرى السيرة التي تلت تلك المنافسة بين الدولة والمجتمع حول السلطة التي تنتقل ومنذ القرن 19 إاى المجتمع المدني أين عرفت هذه المرحلة أوج العلاقة الجدلية بين الدولة و المجتمع المدني ثم عادت لتختفي من التداول لحوالي قرن كامل وعادت من جديد في الثلث الخير من القرن 20 لتحتل صدارة النقاش السياسي وعلى مر هذه الأزمة كان المجتمع المدني منظوره وكانت متضمناته وطبيعة العلاقة التي تربطه بالدولة في تغير دائم ولكن في الحديث عن الدلالات الزمنية لاتغفل الحديث عن هذه العلاقة الجدلية بين الدولة والمجتمع المدني في تاريخ العربي أو الإسلامي نجد جملة من التساؤلات والتحفظات كون هذا الخير (المجتمع المدني) هو مصطلح حديث و أن استخدام في التراث الفكري العربي عند الفرابي و ابن خلدون على سبيل المثال.[2]

1–2 الدولة والمجتمع المدني : نقاش في العلاقة وأشكالها.

بالرغم من كونه متميزا من الناحية المفاهمية ، فإن المجتمع المدني في الممارساة العملية ليس مستقلا تماما عن القطاعات /المجالات الأخرى، هنك سبل عديدة للتداخل و التأثيرالمتبادل بينهما .

[1]– تامر كامل محمد ، المجتمع المدني و التنمية السياسية ، دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي ط1(مركز أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2010 ص12–13)

[2]- حسين عبد القادر ت إ 12–05–2020 تاريخ النشر 01–06–2020 ص253–265

بناء عليه، قد تأثر منظمات المجتمع المدني على توزيع السلطة و المعايير وسياسات المؤسسات في المجالات الأخرى. في المقابل تتشكل بنية المجتمع المدني، وأغراض و تفاعل الوحدات المكونة له من خلال عناصر عديدة: الهياكل المعيارية و المادية للمجتمع، والإنقسمات ، وعدم المساواة ، و الصراعات التي تميز المجتمع(بالرغم من أن المجتمع المدني لا يحتاج لأن يعكس المجتمع ككل) ، وهيكل مؤسسات الدولة و حيويتها وسياستها، وحيوية المجتمع السياسي، وتوزيع الموارد الفكرية و المادية التي تتعلق في جزء كبير بهيكل ووظيفة الاقتصاد. كما يحدد نطاق المؤسسات وتمثيلها وفعالياتها في هذه المجالات إمكانية توسيع أو تقليص مجال المجتمع المدني، والطبيعة الرسمية و غير الرسمية لمنظماته سواء كانت تسعى إلى الانخراط أو التقييد أو التغيير أو الإطاحة أو التراجع عن الدولة و السوق، علاوة على الموارد المتاحة لهذه المنظمات وأساليب عملها.[1]

من هذا المنطلق، أهمية خاصة هي تلك العلاقة التي تجمع المجتمع المدني بالدولة فلا يمكن أن يوجد الأول في حالة من الفوضى التامة ، أي عندما تكون الحكومة غير قادرة على الحفاظ على النظام ، و تحديد الحقوق الشخصية و الجماعية وإنقاذها، فمن خلال السلطة السياسة واحتكار العنف المشروع، و الإطار القانوني المستقر، و تمثيل الصالح العام توفر الدولة الفيبرية القانون و النظام الداخليين، و تضمن الأمن الخارجي، و تؤسس لحقوق و استحقاقات الأفراد و الجماعات؛ فهي تنشئ الإطار السياسي و القانوني و البيروقراطي و الضريبي الذي يمكن من خلاله لمؤسسات المجتمع المدني متابعة مصالحها الخاصة بطريقة مدنية و غير عنيقة. يرتبط نطاق منظمات المجتمع المدني و أغراضها و أدوارها ارتباطا وثيقا بنوع النظام ، تبعا لذلك تكون مساحة المجتمع المدني هي الأكبر في نظام ديمقراطي لبيرالي؛ أقلها في الأنظمة الشمولية و لإستبدادية و الأبوية. من الناحية النظرية، فإن هذه الأنظمة تقيّد بشدة أو حتى تلغي حيّز المجتمع المدني، كما تسعى للسيطرة على منظماته و التلاعب بها ونشرها لخدمة مصالح من هم في السلطة. في الممارسة العملية، لم تنجح الحكومات الاستبدادية والسلطوية دائما في السيطرة على

[1]-Muthiah Alagappa, "Civil Society and Political Change: An Analytical Fromework", in: Muthiah Alagappa (ed), Civil Society Change in Asia (USA: Stanford University Press, 2004),p.36

منظمات المجتمع المدني ومعالجتها، وأثبتت أنها أقلّ نجاحا في القضاء عليها. في بعض الدول الإستبدادية و السلطوية توجد منظمات مجتمع مدني (غير مدعومة من الدولة) في خوف من الدولة ، وغالبا ما تشتغل بشكل سريّ، بيد أنّ السيطرة و التلاعب غير غائبين في الدولة المقراطية كذلك ، وقد تختلف مساحة المجتمع المدني ووظائف منظماته من دولة ديمقراطية إلى أخرى.[1]

في الأساس هناك ثلاثة سياقات (أو وظائف) في السياسة المعاصرة تحفز التفاعل بين الدولة و المجتمع المدني يتم مناقشتها فيما يلي :

أولا ، **السياق الاجتماعي للعلاقة و المجتمع المدني**، أين ينبع الافتراض الأساسي حول المجتمع المدني من السلوكيات الاجتماعية التي تتراكم و تحافظ على المواقف التعاونية و القيم و المصالح الاجتماعية، إنها تزود الفراد بالمهارات اللازمة لفهم أوجه أوجه القصور لديهم، ولتعلم التصرف بشكل جماعي مع الآخرين لتحقيق الأهداف المتفق عليها، يوفر هذا دولة بمواطنين صالحين ، أين يطلب الحد الدنى من تدخل الدولة، بالتالي فإن هذه الأخيرة مطالبة بتوفيرة التوجيه و الدعم للمجتمع المدني المزدهر الذي لا يضر بمبادئ الحكم الرشيد و الديمقراطية . في معظم الحالات، يكون الهدف الرئيس للحكومة هو تعزيز الحكم الفعال الشامل؛ بالتالي، يبلغ المجتمع المدني عن توفير منصات للحوار و ديمومة المراقبة الاجتماعية . الحكومة هي الحارس على الرفاه الاجتماعي للشعب، و تطوير السياسات الاجتماعية و السياسية والثقافية للمجتمع، وإدراج الخبرات العملية و المعيشية له . يكمن هذا السياق داخل المنظمات الأهلية التي تجمع القيم و القواعد الاجتماعية للمجتمع و تحافظ عليها .إنّ المجتمع المدني مزود بموارد اجتماعية لبناء رأس مال اجتماعي ، يمكن للمجتمع السياسي أن يستقطب منه القادة العامين الذين يفهمون الطموح الاجتماعي للمجتمع.[2]

---

[1]-Ibid,pp.36-37

[2]- يميز coung (2008) بين المجتمع المدني و المجتمع السياسي و المجتمع الاقتصادي و الأسرة .ولشرح سياق العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني يتم تبني (أعلاه) نموذج هواردز Howards(2003) لتحديد مكانة المجتمع المدني في النظام الاجتماعي. في هذا افطار، يعرض هواردز واجهة القطاعات الثلاثة التي يمكن من خلالها تحديد فضاءات مجموعات متنوعة من المجتمع المدني . يوفر هذا النموذج صورة واضحة بأن المجتمع المدني هو

ثانيا **السياق السياسي للعلاقة،** أين يشدد الحكم الراشد للشؤون العامة على أهمية مدى توجيه برامج الحكومات من قبل المجتمع الذي تقدم له اساسا . بناء عليه، يوجه المجتمع المدني في هذه الحالة أصوات الفقراء والمهمشين في المجتمع؛ تراعي هذه المقاربة حضور آراء الفقراء في تطوير وتنفيذ مراقبة تطبيق سياسة الدولة. فالدولة التي تسعى جاهدة نحو الحكم الرشيد تعمل على تحسين شرعيتها من خلال مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار، حيث يعتبر هذا الخير كحارس للمصالح العامة . من الواضح أن المجتمع المدني يضمن شفافية وفعالية قوية في جميع العمليات الديمقراطية من الانتخابات، إلى تقديم الخدمات نفسها . في بعض الأحيان ، يعالج المجتمع المدني توفير خدمات عامة للمجتمع، كانت تعدّ من الأدوار الرئيسية للحكومة .بالتالي ، يمكن للحكومات تعزيز مثل عذه الخذمات من خلال تمويل المجتمعات المدنية التي تعمل على تكماة واتمام بعض هذه الخدمات. [1]

ثالثا، **السياق الإقتصادي للعلاقة:** إذ لا يمكن لاقتصاد السوق العنل بكفاءة دون الدولة و المجتمع المدني لأسباب عديدة ، تتضمن لوئح المنافسة غير العادلة ، وحماية المجتمع ، والمساواة الجماعية للعمل ، و حماية المستهلك...إلخ. تتطلب المعاملة في أي نظام اقتصادي مشاركة المواطنين الصالحين ، والثقة المتبادلة المتفق عليها بينهم؛ ولكي تقوم الحكومة بتطوير السياسة الإقتصادية فإنها تتطلب مشاركة قوية من كل المجتمع الاقتصادي و المدني لوضع سياقات في المواقف السياسية التي توازن بين مصالح كلا القطاعين . في التطورات الأخيرة على سبيل المثال ، هناك قلق متزايد بشأن مساهمة الصناعة في التحديات البيئية ، تجلى ذلك في نمو السياسات و منظمات المجتمع التي تحركها أجندة البيئة ؛ فكانت العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني حاسمة في تطوير المجتمعات المستدامة

الأفعال التي تقع بين عدة مجالات /فضاءات في المجتمع، وهو مايتوقف على اهتمامات معين تتراوح بين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ومن اجل تضنيف أوجه العلاقات بين الدولة و المجتمع المدني –وفقا لهذا الاطار – هناك حاجة لتحديد أسباب التفاعلات ، على سبيل المثال، المجتمع المدني الموجود بين المجتمع السياسي، أو الموجود بين المجتمع الاقتصادي والمجتمع السياسي .تتهم (المجتماعات الثلاثة) بالتأثير على الدولة، في تكوينها المؤسسي و الاجتماعي .

[1]-Ibid.p.35

. من هذا الباب [1]، يتطلب تحسين النمو الإقتصادي ثقافة مقاولاتية قوية يمكن زراعتها من خلال المنظمات غيرالحكومية الاقتصادية . إن قدرة الحكومات على ضمان بيئة مواتية لهذا النوع من المجتمع المدني لها فائدة بعيدة المدى على المواطن ، ما يشكل الهدف النهائي للحكومات.[2]

من الممكن من الناحية التحليلية التمييز بين ثلاثة أنواع من العلاقات بين الدولة و المجتمع المدني : المجتمع المدني كمعارض للدولة ،والمجتمع المدني كمكمل للدولة ، و الدولة كمكل للمجتمع المدني ، من المحتمل أن يتكيف **النوع الأول** من العلاقة من خلال نوع الديمقراطية التصاعدية (من السفل إلى الأعلى bottom-up)، و المتعلقة بعملية إرساء الديمقراطية في وسط وشرق أوروبا . ننا قش هذا النوع من العلاقات أدناه .في الوقت الحالي ، يمكن أن نلاحظ باختصار أن هذا النوع من العلاقة قضير العمر إلى حدّ ما، لأنه من سمات المرحلة المتراجعة من الدول الإستبدادية ، و المرحلة الساسية لإنشاء دولة ديمقراطية . مع ذلك ، يزعم بعض المؤلفين أن العلاقة المعادية antagonistic relationship بين المجتمع و الدولة تدوم ، لأن هذه الأخيرة تشكل مجال السلطة الذي يتم فيه استخدام الإكراه القانوني بينما يخضع مجال المجتمع المدني لمبدأ المشاركة الطوعية.[3]

يبرز **النوع الثاني** من العلاقة في المنظور الجمهوري وأحيانا في المنظورات النظرية الشيوعية إن لم نقل الإيديولوجية . ضمن هذه المنظورات، ينصب التركيز على فوائد المجتمع المدني التي تتبع من اهتمامه بالمجالات التي تفتقر فيها الدولة إلى الكفاءة ، أو تكون أقل فعالية من المجتمع المدني .

فيما يتبع **النوع الثالث** من العلاقة خطى المنظور اللبيرالي؛ حيث يتم صياغته على أساس مبدأ دولة الحد الأدنى the principle of the minimalism of the stateمن ناحية ، وعلى أساس مبدأ التبعية the principle of subsidiarityمن ناحية اخرى . يبلغنا مبدأ التباعية فكرة أن الدولة ضرورية

1

[2]-Ibid,p.36

[3]- Edmund Wnuk-Lipinski, "Civil Society and Democratization" , in : Russel J.Dalton and Hans –Dieter Kligemann (ed) .**The oxford Handbook of Political Behavior (**Oxford :Oxford University Press ,Aug 2007),p,680

فقط عندما يكون المجتمع المدني غير فعال، أو يفتقر إلى الكفاءة المطلوبة . باختصار، يتميز النوع الأول بعلاقة معادية بينالدول و المجتمع المدني، في حين يتميز النوعين المتبقيين بعلاقات غير متناقضة تقوم على التعاون و التكامل المتبادل و التعايش المتناغم نسبيا .[1]

غالبا ما تصور علاقة المجتمع المدني بالدولة على أنها مجابهة وخسارة، قد يكون هذا هو الحل في بغض الحالات، لكن في الغالب تتعاون الدولة و المجتمع المدني بشكل متبادل بغرض البقاء. كما ذكرنا سابقا، يتطلب المجتمع المدني الحكومة من أجل الاستقرار وكذالك الحكومات ، على القل تلك الديمقراطية التي تستمد قوتها من المجتمع المدني. ضمن الأطر التحليلية الرئيسة السابقة، يمكن أن نرصد أيضا تفاصيل في أشكال العلاقات المتعددة بين الدولة والمجتمع المدني، كالتعاون والتلاعب بالمجتمع المدني من قبل الدولة، والتغلغل العميق والتأثير على الدولة من قبل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ، والتوتر المثمر بين الإثنين في سياق اتفاق شامل على الإطار السياسي والاقتصادي، والمناقشة والتداول بشأن القضايا الساسية، أو إبعاد منظمات المجتمع المدني وعزلها عن الدولة، أو الرفض الصريح للدولة من جانب قطاعات رئيسة من المجتمع المدني. بالرغم من الترابط بين الطرفين، يجب أن تكون منظمات المجتمع المدني متميزة عن الدولة إذا ارادت التأثير على الحكم، كما يجب أن تتمتع الدولة باستقلالية لحماية حقوق جميع مواطنيها. يشار إلى هذا الترتيب باسم مبدأالإستقلالية المزدوجة .[2]

بناء على هذا التنوع و التعدد في أشكال العلاقات دولة–مجتمع مدني، تناول كلٌّ من Simone Chambers و Jeffrey Kopstein هذه المسألة في إطار سعيهما لتوضيح نطاق النقاش المعاصر المحيط بالمجتمع المدني من خلال ستة أشكال هي: [3]

---

[1]-Idem.

[2]-Muthiah Alagappa,op,cit,p,37

[3]- للتفصيل أكثر في هذه الأشكال الستة للعلاقة بين الدولة و المجتمع المدني أنظر:

Simon Chmbers and Jeffrey Kopsteim , " civil sosiet and state " in John S.Dryzek , (et al) (ed) .**The oxford Handbook of Political Theory (**Oxford :Oxford University Press ,Jun,2008)-from p .364top.378

1. المجتمع المدني بمعزل عن الدولة civil society apart from the state
2. المجتمع المدني ضد للدولة civil society against the state
3. المجتمع المدني كداعم للدولة civil society in support of the state
4. المجتمع المدني في حوار مع الدولة civil society in dialogue with the state
5. المجتمع المدني في شراكة مع الدولةcivil society in partnershipwith the state

الفصل الثاني : واقع المجتمع المدني في الجزائر ومستقبله في ظل دستور 2020

المبحث الأول : إشكالية المجتمع المدني في الجزائر و دوره في عملية منع القرار

المطلب الأول : المراحل التاريخية للحركات الجمعوية في الجزائر

المطلب الثاني: المنظمات غير الحكومية كقطاع ينمو في المجتمع المدني

المطلب الثالث: المجتمع المدني في التعددية الحزبية

المبحث الثاني : أهم تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر

المطلب الأول : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

المطلب الثاني: تأسيسها و أهدافها

المطلب الثالث: نشاطها و مجلاتها

المطلب الرابع: دراسة حلة الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل لدى وجهات الإتصال والتواصل لفعالية العمل الجمعوي .

المبحث الثالث: دستور 2020 والمجتمع المدني في الجزائر.

المطلب الأول: التكريس الدستوري للمرصد الوطني للمجتمع المدني.

المطلب الثاني: دور فواعل المجتمع المدني في الجزائر.

المطلب الثالث: تقييم آليات تفعيل المجتمع المدني.

المبحث الأول : إشكالية المجتمع المدني في الجزائر و دوره في عملية منع القرار.

تمهيد:

مما لا شك أن دور المجتمع سواء كانت جمعيات أو مؤسسات أهلية أو اتحادات أو نقابات أو منظمات غير حكومية بضفة عامة أخذ تيعاظم مع التحولات والمتغيرات الدولية خاصة في ظل التغيرات في المناهج السياسية والاقتصادية والثقافية والتي صاحبها انحضار دور الحكومات وأجهزتها البيروقراطية في خدمة المجتمع .أصبح من الضروري أن تقوم هذه المنظمات بالمقاومة بل المشاركة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية وعلى الأخص في بيئة الأموال للمشروعات الصغيرة، المتوسطة وكذلك القيام بدور إجابي في مجال الرعاية العديد من أفراد المجتمع سواء من الأطفال ذوي العاهات أو أرباب المعاشات أو أهدافها لابد أن تدعم هاكلها التنظيمية وتؤهل الكوادر العاملة لها بكل ما هو حديث خاصة مع تعاظم ثورة المعلومات والاتصالات بالتالي لا بد وأن يكون الهدف تحقيق الكفاية والجودة من ناحية و العمل على دعم السلام الاجتماعي والرفاهية لكل أفراد المجتمع بعدالة.

إن موضوع المجتمع المدني من المواضيع اللتي لفتت اهتمام الباحثين والدرسين والطلبة في الجامعات في دول العالم الثالث وفي الدول العربية الإسلامية حيزا منذ التسعينات من القرن الماضي كما أنه شغل خبرا واسعا في الخطاب السياسي والإعلامي ولا يزال يشكل احدى أهم المواضيع التي تستحوذ على الاهتمامات الأساسية لهذا الخطاب وفي هذا فقد نظمت أيام ملتقيات علمية حول المجتمع المدني وحول طبيعته وديناميكيته في دول العالم وفي الوطن العربي الإسلامي وتعد الجزائر من بين الدول التي عرفت ظاهرة المجتمع المدني بعد بداية مسار الدمقرطية والتعددية السياسية وعليه هل يوجد فعلا المجتمع المدني في الجزائر ؟ وإن كان موجودا فهل هو يتمتع بالاستقلالية أم هو خاضع للدولة ؟ و يتناول هذا المقال نطور المجتمع المدني في المنظومة الفكرية الغربية تم تعريف المجتمع المدني وبعدها يتم التطرق لظهور المجتمع المدني في الجزائر في فترة العشرينيات من القرن الماضي ثم لتنظيماته في فترة الأحادية الحزبية والتعددية السياسية و أخيرا لجمعيات المجتمع المدني بين الاستقلالية عن الدولة و الضغوط المؤسساتي.[1]

-دور المجتمع المدني في عملية صنع القرار:

*إن المجتمع المدني عملية ديناميكية مستمرة تخضع لمنطق التغيير بالمعنيين الإيجابي و السلبي و مصادر التغيير قد تكون داخلية أو خارجية إذ تساهم في خلق قوى جديدة في المجتمع نقل الأفكار من مجتمع لآخر بفضل التقدم الهائل في وسائل الاتصال و المواصلات لذى برى البعض اليوم البحث عن ظاهرة المجتمع العالمي لمواجهة ظاهرة المجتمع العالمي لمواجهة التحديات المستقبلية كالعولمة وتكنولوجيا الإعلام لذا تعمل كل الدول على تشجيع قيام مؤسسات المجتمع المدني إذ أن هذا الأخير يتجلى دوره في المشاركة الحقيقية والفعالة للمواطنين في صنع القرارات ومتابعة تنفيذها كيف لا ومؤسسات المجتمع المدني تعد من أهم قنوات المشاركة السياسية التي تدعم مسار التطور التكنولوجي وبناء دولة حديثة وتعلم الديمقراطية وكيفية ممارستها. أما النتائج فتتمثل في : شرعية وجود المجتمع المدني بالتخصيص على ذلك تعاظم دور

[1]- يوسف حميطوش- المجتمع المدني في الجزائر –نشر2015/03/25ص409-425

المجتمع المدني في رسم السياسات العامة للدولةضرورة وجود علاقة تكاملية بين مؤسسات المجتمع المدني و السلطة من خلال رسم قواعد ديمقراطية للتعامل بين الظرفين.

– إضفاء فعالية على مؤسسات المجتمع المدني وابعاده من خانة الموسمية.[1]

المطلب الأول: المراحل التاريخية للحركات الجمعوية في الجزائر:

سوف نتطرق هنا إلى الجمعيات كونها أحد مؤسسات المجتمع المدني والتي يعرفها حسن ملحم أنها " الاتفاق الذي بمقتضاه يضع أكثر من اثنين من الأفراد بضفة دائمة معرفتهم أو نشاطهم في خدمة هدف غير تحقيق الفائدة أو الربح المادي (حسن ملحم 1981ص74)

ولقد مرت الجزائر بمرحلتين أساسيتن هي المرحلة الاستعمارية و مرحلة ما بعد الاستقلال (عمر دارس 2005 ص25)

1– المرحلة الاستعمارية:(قد تنوع ظهور العديد من أشكال التنظيمات غير الحكومية في مطلع القرن العشرين وهذا التولد الحاجة الاجتماعية لها أنا ذاك سيما ظاهرة الاستعمار ،إلا أنّ الطابع الجمعوي فيما كان يقتصر شكله في طابع تقليدي ديني على غرار ...التي كانت تهدف إلى خدمة الجانب الخيري في المجتمع ، ففي سنة 1901 فتح المجال أمام إنشاء الجمعيات في الجزائر رغم الظروف السائدة أنا ذاك إلا أنها سرعان ماتميزت بالاختلاط حيث أصبحت جزائرية و أوروبية في آن واحد لتصبح بعد فترة من الزمن ذات طابع أهلي ، مسلم ، تناضل في سبيل هدف واحد هو رفض الكيان الفرنسي على أرض الجزائر لتتجه جهودها نحو العمل السياسي الهادف إلى خلق الوعي لدى الفرد الجزائري، رغم المساعي الفرنسية في طمس معالم الهوية الجزائرية ومن أبرز هذه الاتجاهات لدينا نجم شمال إفريقيا و جمعية العلماء المسلمين.

[1]- علال قاشي – ترشيد الاتفاق نوعية المجتمع و الشفافية –تاريخ النشر 2019/03/15 –ص358-374

2- مرحلة مابعد الاستقلال: لقد كان الطابع الاشتراكي هو الغالب على المجتمع الجزائري بعد نيل السيادة الوطنية الأمر الذي أوكل للدولة القيام بكل المهام التنموية باختلاف أشكالها ليتولد في مقابل ذلك فشل ذريع في تأسيس منظمات غير حكومية وبالتالي نتج اختلال في المسار التنموي للبلاد (لطروش بلقاسم 201ص43) .

فقد كانت الدولة هي المسؤولة الوحيد والمباشر الذي يحق لها قانون الولوج إلى مختلف القطاعات التنموية مراعاة فيها للمصلحة العامة للبلاد(عمر دارس 2005-ص26) .

وفي هذا السياق قد عرفت البلاد فترتين متزامنتين ولدتها الإرادة السياسية في ظل ظروف انتقالية كانت تمر بها البلاد (فريد سمير 2009-ص48)

الفترة مابين 1962-1989:

حيث تضمنت المادة 19 من دستور 1963 الذي كان أول دستور للدولة الجزائرية المستقلة على الحرية في تكوين الجمعيات، إلا أن الأمور لم تتغير في ظاهرها إلى غاية 1970 بعد أن تم إصدار الأمر رقم 712/79 المؤرخ في 1971/09/03 ضمن أول تشريع جزائري والذي من خلاله تم تحدي الظوابط اللازمة والإجراءات العامة في انشاء الحركة الجمعوية في الجزائر لكل بشكل محدود .

وبعد أن كان موقف النظام واضحا فيما يخص التمسك بمبادئ حقوق الإنسان فقد تم الإعلان بشكل رسمي سنة 1986 عن السماح بقيام هيئة تتكفل بهذا الالجانب لتتم نشأة الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان إلا أن أحداث أكتوبر 1988 التي تولدت نتيجة الظروف المعيشية الصعبة التي لم تتقبلها فئة معتبرة من الشعب كان لها أثرا بارزا في قلب العديد من الموازين حيث تتمت المصادقة على التعددية الحزبية من خلال دستور 1989 و الذي اعترف في مادته ل40 بالحق في تأسيس جمعيات سياسية.

الفترة بعد 1990 :

شهدت هذه الفترة إنشراح محسوس النشاط الجمعوي نتيجة إلغاء تلك القيود القانونية التي كانت تحدد شروطها من خلال قانون 04 لنفس السنة وهذا راجع إلى كل الظروف السياسية التي تمثلت قي رفع الطابع الإشتراكي على الواجهتين الاقتصادية و الاجتماعية كما تولد ذلك الوعي لدى الفراد بمطالبتهم لمختلف حقوقهم إلى جانب تغير الظروف الاقتصادية (عمردارس 2005 ص 27)

ولقد عرفت الجزائر لاحقا اصلاحات كبيرة حول الحياة الجمعوية، من خلال تعديل الدستور سنة 1996 و الذي جاء بالمواد التالية :

المادة33: دقا الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان و عن الحريات الفردية و الجماعية مضمون (دستور196-ص10) .

المادة 41: حرية التعبير و إنشاء الجمعيات و الإجتماع مضمون للموالطن.

المادة 43:حق إنشاءالجمعيات مصمون ، تشجيع الدولة إزدهار الحركة الجمعوية ، يحدد الفانون شروط و كيفيات إنشاء الجمعيات (دستور 1996-ص11)

ويعتبر الإنفتاح الجزائري على الحركات الجمعوية و المجتمع المدني بشكل عام تحسينا فعليا لمظاهرالديمقراطية التي أصبحت تنتهجها الجزائر بعد اعتمادها على التعددية الحزبية من جهة ومن جهة أخرى الحاجة التي تطلبها المجتمع أنذاك للنظر في العديد من الجوانب الاجتماعية ، الاقتصادية والثقافية التي عرفت عنها الدولة لسبب أو لآخر.

العديد من الدول تعتبر الأحزاب نوعا من الجمعيات وأمام الواقع السياسي والإقتصادي المتذبذب في الحالة الجزائرية خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، فإننا نجد العديد من أوجه التشبيه والتداخل بين الجمعيات والأحزاب وفي هذا

السياق، فقد جاء دستور 1989 من خلال قانونه 11/89 المؤرخ في : 071989/05 المتعلق بالجمعيات ذات الاتجاه السياسي ، فقد كان يطلق على الأحزاب اسم " جمعيات ذات طابع سياسي " ، إلا أننا لا نشجع التداخل في المهام بين الجمعيات والأحزاب فمهام الولى تتنوع بين كل ماهو اجتماعي و ثقافي وتربوي وديني وحتى رياضي بمعنى أنه يخدم المجتمع والأفراد بينما الثانية فتمثل نشاطاتها إلى الجانب السياسي وبالتالي فإن أهدافها تكون بالدرجة الأولى السعي إلى المشاركة في الحياة السياسية التي تعتبر أحد درجات سلم الوصول إلى السلعة.

وفي هذا السياق نشير إلى طبيعة الحركات الجمعوية التي تعتبر تنظيمات غير ربحية ، تأتي لخدمة أهداف مجتمعية متنوعة وذلك باستقلالية في السلطة و عدم التبعية لها رغم أن استخدامها للقيام بالشاطاتها يتطلب الموافقة الفعلية من الدولة وذلك من خلال وزارة الداخلية و الجماعات المحلية التي تضع قوانين وشروط معنية لمنع ترخيص مزاولة نشاطاتها وحلها بقوة القانون في حالات أخرى ،الأمر الذي يفسر وجود رقابة على النشاط الجمعوي و ينطوي هذا الأمر تحت إجراءات تنظيمية تعكس السلطة المعنوية للدولة في المقام الول بكونها القاعدة الهرمية التي تقوم عليها كل العناصر الخرى في المجتمع ، كما أن الجزائر لم تقتصر تشجيعها للعمل الجمعوي على المستوى الوطني فقط بل حتى إقليميا حيث صادقنا على نص الميثاق العربي لحقوق الإنسان المعتمد في مايو 2004 بتونس و الذي على أنه " لكل مواطن الحق في حرية تكوين جمعيات مع الأخرين و الانضمام إليها ولا يجوز تقييد ممارسة هذه الحقوق بأي قيد غير القيود المفروضة طبقا للقانون و التي تفتضيها الضرورة في مجتمع يحترم الحريات و حريات الإنسان) الجريدة الرسمية 2006

المطلب الثاني : المنظمات غير الحكومية كقطاع ينمو في مجتمع مدني :

تعتبر المنظمات غير الحكومية جزء من المجتمع المدني وتمثل قطاعا يتنامى فقد ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية الدولية ما بين 1990و1999 وأصبحت لاعبا وطرفا حيويا ومهما بشكل متزايد في التنمية الدولية تعمل المنظمات غير الحكومية في نطاق واسع من النشاطات والفعاليات بما في ذلك إجراء الأبحاث وتنفيذ المشاريع والمناصرة والتأييد وزيادة ورفع مستوى الوعي الجماهيري و السياسي حول الكثير من القضايا .

تقوم الكثير من المنظمات غير الحكومية بأداء كل هذه النشاطات مستخدمة الأبحاث لتطوير البرنامج ودعم جهود المناصرة والتأييد وبناء على ما ورد عن مؤسسة الكومنوبث فإن المنظمات الحكومية تتميز بأربعة خصائص رئيسية وهي :

1) تشكل على أساس تطوعي من قبل المواطنين، هناك عنصر المشاركة التطوعية في المنظمة بما في ذلك المتطوعين من الموظفين ومن أعضاء المجلس الإداري.

2) الإستقلالية تعمل المنظمات غير الحكومية ضمن ووفق قوانين الدولة لكنه يتم السيطرة عليها من قبل مؤسسيها ومن قبل أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين أو المعنيين ،يعتمد الوضع القانوني لمنظمة غير الحكومية على حرية تشكيل الجمعيات الذي هو أحد حقوق الإنسان الأساسية و يمنع العهد " الميثاق" الدولي الصادر عام 1996 للحقوق المدنية و السياسية الذي جر إقراره من قبل 52 دولة بيونيو 2004 حق التحمع و تشكيل الجمعيات .

3) غير ربحية ـ لا تهدف المنظمات غير الحكومية إلى تحقيق مكاسب خاصة أو أرباح حيث تستطيع توليد الإجراءات فقط من أجل مواصلة و متابعة مهمتها من الممكن أن يتقاضى موظفو المنظمات غير الحكومية أجورا ورواتب مقابل العمل الذي يؤدونه لكن أعضاء مجلس الإدارة لايتلقون عادة أية أجور ولكن يستردوا قيمة ما أنفقوا وصرفوه .

4) لا تخد المآرب و الأغراض أو القيم الخاصة و الذاتية ، يجب أن تكون أهداف و غايات المنظمات غير الحكومية تطوير و تحسين أوضاع و ظروف الناس و تناول القضايا الحساسة للمجتمع بأسره أو لقطاعات معينة .

من الناحية المثالية تساهم المنظمات غير الحكومية في المجتمع المدني من خلال تعزيز التعددية و التنوع و تطوير الفنون والآداب و العلوم وتعزيز الثقافة و حفز المواطنين على المشاركة في الحياة المدنية و توفير الخدمات و خلق مساحة بديلة عن الدولة للتعبير القضايا الإجتماعية و الاقتصادية و السياسية المهمة والرئيسة.

-يصنف البنك الدولي المنظمات غير الحكومية إلى :

10 منظمات المجتمع المحلي CBOSالتي تخدم عدد ضيق ومحدود من السكان المحليين .

المنظمات غير الحكومية : في الكثير من الدول التي تمر في مرحلة التحول الناتجة عن صراع و الدول غير الديمقراطية و الدول التي تمر بالمرحلة التي أعقبت الشيوعية .

أدت الفص من قطاع المنظمات غير الحكومية إلى المزيد من التداخل و التأثير من جانب الحكومة ومن جانب القطاع الخاص نتيجة لذلك

* المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تعمل في الدولة ماعلى وجه التحديد .

* المنظمات غير الدولية التي غالبا ما يكون مكاتبها الرئيسي في العالم المتقدم و لكن لها فروع للعمل في الدولة الناحية

وقد زاد البنك من تعاونه مع المنظمات غير الحكومية بواسطة المؤسسات الدولية خلال العقود القليلة الماضية حيث عمل بشكل مباشر مع المنظمات غير الحكومية الوطنية أو مع منظمات المجمع المدني بالرغم من القبول المتزايد للمنظمات غبر الحكومية من قبل المؤسسات الدولية في الكثير من المجتمعات تلك التي تأثرت بالصراعات العنيفة، والدول التي لديها حكم ديمقراطي محدود، أو لايوجد بها حكم ديمقراطي يواجه الناس صعوبة في إنشاء وتأسيس منظمات رسمية وتأكيد شرعيتها وتتعرض المنظمات غير الحكومية في أغلب الأحيان صعوبة في إنشاء و تأسيس . [1]

[1]-الدكتور غسان منير حمزة و الدكتور علي أحمد الطراح دراسات في التنمية و المجتماع المدني في ظل الهيمنة العالمية ص190-199-195

المطلب الثالث: المجتمع المدني في التعددية الحزبية.

الحرية الحزبية في النظام الجزائريبين الإتساع و الضيق

– تشكيل الأحزاب السياسية حلقة أساسية في المسار الديمقراطي لكل نظام سياسي وقد عرفت الجزائر قفزة نوعية متميزة في هذا المجال بالإنتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية كما يشهد لها بالجرأة الكبيرة في هذا المجال غير أن الحرية الحزبية في الجزائر كلما تقدمت في الوقت تراجعت في الضمانات حيث أخذت في التقلص فبعدما كانت نموذج للتحول و القطيعة مع نظام الحادية الحزبية أصبحت نموذجا للتقلص و التراجع من مجال ودرجة الحرية الحزبية.[1]

– إن التداول السلمي للسلطة في ظل مجتمع ديمقراطي يتطلب و يفرض وجود التعددية سياسية تجسد و تعبر عن حالة التعددية التي يعيشها المجتمع و هذه التعددية السياسة تقوم على أساس وجود تنظيمات وسيطة بين الشعب والحكومة تنظم العملية السياسية من أبرزها الأحواب السياسية التي أصبحت في الوقت الراهن تمثل ظاهرة مهمة يصعب التخلي عنها في النظم السياسية الديمقراطية الحديثة لأنها تقوم بمجموعة وظائف مهمة من بينها التنظيم الفكري و الاتصال و تأهيل الباحثين للمشاركة بالحياة السياسية و تنظيم المشاركة السياسية من خلال تعبئة الجماهير و يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى محاولة بيان طبيعة العلاقة الرابطة ما بين التعددية السياسية و التعددية الحزبية في المجتمعات الديمقراطية الحديثة.[2]

*كما ساهمت أحداث أكتوبر 1988 في إطلاق التعددية الحزبية بالجزائر من خلال دستور 1989 الذي تكفل بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي كما أسهم المشروع الجزائري في تعزيز هذه التعددية من خلال القانون 89/11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي الذي تضم سلسلة إجراءات لإنشاء الأحزاب السياسية غير أن دستور 1996 أعطى تصورا جديدا لحق إنشاء الأحزاب السياسية و ممارسة نشاطها بالجزائر من خلال المادة 42 التي قلصت من

[1]– نبيلة لدرع –تاريخ النشر 05-06-2016–ص111-125

[2]– هادي مشعان ربيع تاريخ النشر 01-07-2017 ص204-238

مساحة الحريات المتعلقة بممارسة هذا الحق كما تميزت بالكثير من الظوابط التي تم التعبير عنها فيما بعد من خلال المر 97/09 المتضمن القانون العضوي للأحزاب السياسية الذي ساهم في تقييد آليات النشاط الحزبي ووضع شروط و إجراءات مشددة للإعتماد الأحزاب كما دعا الأحزاب السياسية التي تجاوز عددها أنذاك 60 حزب أنذاك إلى التكيف مع أحكام هذا القانون وهو ما أسهم في تقليص عددها إلى حوالي 40 حزب إلى ان القانون العضوي 12/04 المتعلق بالأحزاب السياسية الذي جاءت في إطار الاصلاحات السياسية التي باشرتها الجزائر مؤخرا أسهم في رفع الجمود عن النشاط الحزبي الذي ساد الساحة السياسية .[1]

[1]- إلياس حودميسة تاريخ النشر 2016/12/21ص20-30

المبحث الثاني: أهم تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر.

تمهيد:

باعتبار أن السيطرة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر شملت مختلف النواحي السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية فبذلك عرف المجتمع المدني في الجزائر ممثلا في الجمعيات خضوعا للمستعمر الفرنسي من جانب القوانين حيث حصلت الجمعيات الجزائرية في إطار القانون 1901 الذي منع الحق للأفراد بالمجتمع في تشكيل جمعية ، هذا القانون كان بمثابة منظم وموضع لمبدأ حرية الجمعيات وتم استغلاله بشكل فعال لهدفين أساسين هما :

1- العمل على إنشاء عدد معتبر من الجمعيات لخدمة أهداف معينة

2- إكتساب الشرعية القانونية لعمل هذه الجمعيات

وقد لعب هذا القانون دورا مهما حيث ساهم في توسيع و تعميق الحركات الوطنية ويمكن أن نذكر من بين هذه الجمعيات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

المطلب الأول : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: هي جمعية إسلامية جزائرية أسسها مجموعة من العلماء الجزائريين خلال النصف الأول من القرن العشرين في 1931 سطرت الجمعية أهدافا لها وهي إحياء الشعب الجزائري والنهوض به واصلاح مجتمعه و زرع القيم والأخلاق الإسلامية الرفيعة و المحافظة على هويته من أجل أن يتبوأ مكانة رائدة بين الأمم وفق هويته الإسلامية و العربية واتخذت الجمعية "افسلام ديننا و العربية لغتنا والجزائر وطننا " شعارا لها.[1]

المطلب الثاني : تأسيسها وأهدافها

تأسيس: تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم 05ماي 1931 في نادي الترقي بالعصمة الجزائرية على يد الشيخ عبد الحميد بن باديس إثر دعوة وجهت إلى كل عالم من علماء الإسلام في الجزائر من طرف هيئة مؤسسة مؤلفة من أشخاص حياديين ينتمون إلى نادي الترقي غير معروفين بالتطرف لايشير ذكرهم حساسيته أو شكوك لدى الحكومة ولا عند الطرقيين أعلنوا: أن الجمعية دينية تهذيبية تسعى لخدمة الدين والمجتمع ، لا تتدخل في السياسة و لاتشتغل بها لبى الدعوة وحضر الإجتماع التأسيسي أكثر من سبعين عالما من مختلف الجزائر)[2] ومن شتى الاتجاهات الدينية و المذهبية مالكيين وإباظيين مصلحين وطرقيين موظفين وغير موظفين وانتخبوا مجلسا إداريا للجمعية، يتكون من 13 عضوا برئلسة الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي لم يحضر إلا في انتخابه غيابيا لم يكن رئيس الجمعية و لامعظم أعضاء مجلسها الإداري من سكان العاصمة لذلك عينوا لجنة أعضاء الرئاسة عمر اسماعيل ، تتولى التنسيق بين العضاء وتحفظ الوثائق و تضبط المزانية وتحضر الإجتماعات الدورية للمجلس الاداري لم يحضر ابن باديس الاجتماع التأسيسي للجمعية من الأول وكان وراء ذلك هدف يوضحه الشيخ خير الدين أحد المؤسسين الذي حضر الجلسات العامة و الخاصة لتاسيس الجمعية بقول : " كنت انا و الشيخ مبارك الميلي في مكتب ابن باديس بقسنطينة يوم دعا الشيخ أحد المصلحين محمد عبابسة

[1]- البصائر ع160:16صفر 1939/04/07/1358

[2]- من وثائق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين جمع وإعداد قسم إحياء تراث الجمعية ص21دار المعرفة الجزائر 2008

الخضري وطلب إليه أن يقوم بالدعوة إلى تأسيس العلماء المسلمين الجزائريين [1] في العاصمة وكلفه أن يختار ثلة من جماعة نادي الشرقي الذين لايثير ذكر أسمائهم شكوك الحكومة أو مخاوف أصحاب الزوايا وتتولى هذه الجماعة توجيه الدعوة إلى العلماء لتأسيس الجمعية في نادي الشرقي بالعاصمة حتى يتم الإجتماع في هدوء وسلام وتتحقق الغاية الموجودة من نجاح التأسيس ويضيف الشيخ خير الدين "وأسر إلينا ابن باديس أنه سوف لا يلبي دعوة الاجتماع ولا يحضر يومه الأول حتى يقرر المجتمعون استدعاءه ثانية بصفة رسمية لحضور الاجتماع العام فيكون بذلك مدعوا لا داعيا ولذلك يتجنب ما سيكون من ردود فعال السلطة الفرنسية وأصحاب الزوايا ومن يتحوجون من كل عمل بقوم به ابن باديس و هكذا تأسست الجمعية وتشكل مجلسها الإداري المنبثق عن الاجتماع العام.

أهداف الجمعية : حددت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها في منشور للجمعية نشرة الشيخ ابن باديس في جريدة البصائر في العدد 160 الضادر في 07أفريل 1939 وتشتمل أهداف الجمعية :

- التعليم والتربية .

- تطهير الإسلام من البدع و الخرافات .

- إيقاد شعلة الحماسة في القلوب بعد أن بذل الإحتلال جهده في إطفاءها حتى تنهار مقاومة الجزائريين .

- إحياء الثقافة العربية ونشرها بعد أن عمل المستعمر على وأدها و المحافضة الشخصية الجزائرية بمقوماتها الحضارية والدينية و التاريخية .

- ومقاومة سياسة الاحتلال الدامية إلى القضاء عليها .

[1]- المرجع السابق ص37

ولتحقيق تلك الأهداف أسست الجمعية شعبا و فروعا لها على المستوى الوطني وبلغ عدد تلك الشعب 58 عام 1938وعملت الجمعية عبر تلك الشعب على نشر اللغة العربية على نطاق واسع وإحياء الثقافة العربية الاسلامية في الجزائر و بعث التاريخ العربي الاسلامي وسعت الجمعية لترسيخ غيرة وطنية لدى الجزائريين في وجه سياسة الاحتلال واجتهدت في اعداد نخبة من الرجال والنساء ليكونوا عمدة لنهضة الجزائر وقامت في سبيل ذلك بإصلاح أساليب التعليم وطرق التدريس وإصلاح الكتب المدرسية .[1]

-كما نظمت الجمعية بعثات تعليمية لخريجي مدارس الجمعية ومعادها إلى المشرق العربي و أولت اهتماما بتعليم المسجدي ووضعت برامج لنشر التعليم الديني والعربي للصغار المبتدئين وتدارك النقائص التي عان منها الملتحقون بالمدارس الفرنسية كما اهتمت الجمعية بالكبار و خصصت لهم دروسا في الوعظ و محو الأمية .

المطلب الثالث : نشاطها و مجلاتها

-نشاط الجمعية : وانطلق نشاط الجمعية في تنفيذ برامجها الذي كان قد ضبط محاور في الاجتماع الذي عقد عام 1928 مع صفوة تاعلماء الذين رجعوا من المشرق و من تونس واستجاب الشعب لهذا البرنامج وبدأ يؤسس المساجد وينشئ المدارس و النوادي بأمواله الخاصة ويستقبل العلماء ويفسر لهم بمهامهم وحتى يسهل الإشراف على متابعة العمل الاصلاحي وتنشيط العمل التربوي الذي يقوم في المدارس الحرة التي بدأت تنتشر في الأرجاء القطر ، كلف الإمام عبد الحميد بن باديس باقتراح من الجمعية.

* الشيخ طيب العقبي بأن يتولى االاشراف على العمل الذي يجري بالجهة بالعاصمة وما يجاورها الغربية من البلاد انطلاقا من تلمسان.

* الشيخ البشير الابراهيمي بأن يتولى العمل الذي يجري بالجهة الغربية من البلاد انطلاقا من تلمسان.

[1]- أنظر لماذا انتشر الإلحاد للإبراهيمي ع133:11محرم 1369هـ-23أكتوبر 1950

وأبقى قسنطينة وما يجاورها تحت اشرافه شخصيا ، وهكاذا تقاسم الثلاثة العمل في القطر كله وتنفيذا لما تضمنه القانون الأساسي للجمعية ثم احداث فروع لها في جهات مختلفة من القطر ففي السنة الأولى تم تأسيس 22شعبة وفي سنة 1936 كان عدد الشعب 33 شعبة واستمر هذا الجهد التعليمي و الاصلاحي رغم العراقيل و الاضطهاد الذي كان العلماء و المعلمون عرضة له ولكن الملاحظة التي يجب تسجيلها هنا هي أن الشعب أقبل على التعليم الحر بكيفية خارقة للعادة لذلك انتشرت المدارس في جميع مدن الجزائر وقراها وبعد مضي 06 سنوات من عمر الجمعية بادر الامام عبد الحميد بن باديس بوضع اطار حر وشامل للجمعية وهو أشبه بمثاق أو دستور وضعه لتسير على هديه الجمعية في نشاطها الآصلاحي والتعليمي فحدد من خلال هذا الإطار ما أسماه " بدعوة جمعية العلماء و أصولها " ونشره في مجلة الشهاب العدد الرابع المجلد الثالث عشر في جوان 1937 ثم طبع ووزع على العموم

حرمت جمعية العلماء من استئناف نشاطها في الجزائر المستقلة فقام نخبة من بقايا الجمعية وتلاميذها ومدرسيها بتأسيس جمعية القيم لإسلامية عادت لنشاطها تحت اسمها التاريخي بعد أحداث 05أكتوبر 1988 في الجزائر .

* **نشاط جمعية العلماء في فرنسا** : لم تغفل الجمعية عن الجالية الجزائرية المقيمة بفرنسا فأنشأت عشرات من النوادي ووزعوها بالعديد من الشيوخ والمعلمين فأرسل ابن باديس الشيخ سعيد صالحي مبعوثا إلى فرنسا سنة 1938 بالاضافة الى العديد من الشخصيات البارزة وعلى رأسها الشيخ الفضيل الورتيلاني و هذا اللقب مر بسلسلة من المحضرا في نوادي الجمعية بمختلف مدن الفرنسية بتعليم فيها أعضاء الجالية العربية ضروريات دينهم ودنياهم وبتعليم فيها أبنائهم اللغة العربية لكلما وكتابة ويتربون على الدين و الوطنية. [1]

*مجلس الجمعية : تشكل مجلس الجمعية على النحو التالي :

[1]- نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مؤلف سعيد بورنات –قسم علماء وفلاسفة المسلمين تاريخ الإصدار 012011/10 ص 317 دار النشر دار هومة

- الرئيس ⟵ عبد الحميد بن بادسي
- نائب الرئيس ⟵ محمد البشير الإبراهيمي
- الكاتب العام ⟵ محمد الأمين العمودي
- نائب الكاتب العام ⟵ الطيب العقبي
- أمين المال ⟵ مبارك الميلي
- نائب أمين المال ⟵ إبراهيم بيوض
- أعضاء مستشارين

*المولود الحافظي

* الطيب المهاجي

* مولاي بن شريف

* السعيد البحري

* حسن الطرابلسي

* عبد القادر القاسي

* محمد الفضيل اليراتني.

مجالات الجمعية :

01- جريدة السنة النبوية المحمدية: صدر أول عدد منها في الثامن ذي الحجة عام 1351 الموافق ل10 أفريل 1933 أي بعد سنين من تأسيس الجمعية وما صدر منها إلا 13 عدد حتى اوقفتها السلطات الإستعمارية فكان آخر عدد يوم 01ربيع الأول 1352هـ الموافق ل1933/07/03

02- جريدة الشريعة النبوية المحمدية : طبع أول عدد منها يوم الإثنين 24 ربيع الأول 1352 الموافق ل17 /07 / 1933 واستمرت حتى عددها 7 يوم الإثنين 07 حمادى الولى 1352 هـ الموافق ل28 أوت 1933 أين جاء قرار تعطيلها قد واكبت هذه الجريدة بداية السنة الثالثة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين كما بينه العدد الأول منها الذي ذكر فيه خطاب الرئيس في الإجتماع العام الثالث لجمعية العلماء

03- جريدة البصائر : بعد توقيف جريدة الصراط النبوي أعادت الجمعية طلبها للرخصة القانونية بإصدار الجريدة تكون لسان حالها .وبعد مدة ليست بالقصيرة أذنت لها الادارة الإستعمارية بإصدار جريدة البصائر و ذالك في 30 سبتمبر 1937 حين تحولت إدارة تحريرها من العاصمة إلى قسنطينة و عين المجلس الإداري لجمعية العلماء الشيخ مبارك الميلي مديرا أو محررا لها خلفا للشيخ العقبي ، إلى أن توقفت بسبب الحرب عند العدد 180 الصادر في 1939/08/25وتعد جريدة البصائر الجريدة الوحيدة التي بقيت بعد وفاة الشيخ بن باديس (من بين الجرائد التي أشرف على إصدارها) حيث عادت إلى الصدور بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية من عام 1947 إلى غاية 1956 بإشراف وإدارة رئيس الجمعية الثاني البشير الإبراهيمي وقد بدأ صدورها يوم 25 جويلية 1947 ولكنها لم تلبث أن توقفت على الصدور مجددا من طرف المشرفين عليها سنة 1956 بسبب إصدار الثورة التحريرية وتأزم الوضاع الواقفون : محمد العيد آل خليفة – فرحات بن الدراجي –باعزيز ين عمر –مصطفى حلوش – محمد خير الدين – علي الخياري أبو اليقطان

أخذت هذه الصورة بنادي الترقي حوالي 1934 م .[1]

[1] – المصدر wikipedia.org

المطلب الرابع : دراسة حالة الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل لدى وجهات الإتصال والتواصل لفعالية العمل الجمعوي

*** الإتصال الجمعوي وترقية حقوق الطفل في الجزائر ، دراسة حالة الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل "ندى"**

* إن دور افتصال الجمعوي في الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل في الجزائر خاصة وأن الإتصال اليوم يلعب دورا كبيرا في تفعيل العمل الجمعوي و التعريف بمختلف نشاطات الجمعية ، وكذا سهولة الوصول إلى الفئات المستهدفة وتحقيق رضاهم عبر أحداث التغيير الإجتماعي المقصود و الموصول إلى الإجابة على إشكالية الدراسة قمت بإجراء مقابلات علمية مع العديد من أعضاء شبكة "ندى" وتحول أمام تحقيقها للأدوار المنشودة و الخروج ببعض الآليات العملية لتفعيل هذه الدوار في إطار مكمل للدولة لحماية حقوق الطفل .[1]

– مهارات الإتصال و التواصل دعائم اساسية فعالية العمل الجمعوي .

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى بيان مختلف العمليات افتصالية داخل وخارج العمل الجمعوي خاصة وأن الإتصال اليوم يلعب دور كبير في تقرير العمل الجمعوي ومع تعريف مختلف نشاطات الجمعية و كذا سهولة الوصول إلى العملاء (الفئات المستهدفة) وتحقيق رضاهم عبر إحداث التغييرالإجتماعي المقصود خاصة أمام التزايد الكبير للجمعيات من جهة وإنخفاض مردودية النشاط الجمعوي من جهة أخرى بالإضافة إلى تركيزنا في هذا البحث عن الأعضاء في العمل الجمعوي كونهم الحلقة المهمة في تحقيق الوسائل الجمعوية وهو ما يتطلب إدراكهم و توظيفهم لمختلف المهارات الإتصالية .[2]

[1] – المؤلفين داودي عبد الوهاب زغلامي العيد –تاريخ الإرسال 2020/09/15 تاريخ النشر 2021/06/30 ص614-637

[2] – ساحي علي – 2017/10/06 تاريخ النشر 2018/09/29 ص210 -231

المبحث الثالث : دستور 2020 والمجتمع المدني في الجزائر.

تمهيد :

أعطى مشروع تعديل الدستور الذي عرض على الإستفتاء الشعبي في الفاتح نوفمبر الماضي مكانة مهمة للمجتمع المدني إذ تم استحداث مرصد وطني خاصا به لتفعيل نشاطه ورفعت العقبات أمام النشاط الجمعوي الذي سيمارس بمجرد التصريح .

وحسب مشروع تعديل الذي يعد من أهم التزامات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون خلال حملته الانتخابية لرئسيا ت12 /2019/12 حيث ذكر مصطلح المجتمع المدني في الوثيقة 06 مرات ولأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة يذكرفي الدباجة وهو ما يبرز الأهمية التي أوليت له حيث ينتظر صفة ان يلعب أدوارا محورية في ظل الجزائر الجديدة .

ومن هذا المنطلق جاءت المادة 10 من ذات المشروع إذ نصت على أن الدولة ستسعى إلى تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية كما جاءت المادة 16 للتأكيد على دور المجتمع المدني في ترقية التسيير الديمقراطي و تحث على أن الدولة تشجع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية لاسيما من خلال المجتمع المدني كما نهت المادة 53 على أن حق إنشاء الجمعيات مضمون ويمارس بمجرد التصريح ويعبرهذا التوجه عن إدارة الضلطة العليا في إعطاء حرية أكبر انشاط الجمعوي وهذا ما أكده رئيس الجمهورية في مقابلة صحفية مع ممثلي وسائل الإعلام الوطنية أجراها في يوليو الفارط إذ قال إننا في مرحلة بناء للمجتمع المدني فيها دور مهم.

ما جاء في تعديل الدستور خاصة بالحديث عن مرصد وطني للمجتمع المدني كهيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية تنقل له تطلعات المجتمع المدني و قد أشار الدكتور ميلود حمامي أستاذ القانون الدستوري في جامعة سعيدة أن هذا التعديل أن إضافة مادة جديدة في مشروع التعديل الدستوري تحت رقم 213 تتكلم عن إنشاء

هيئة جديدة استشارية لأول مرة تتكلم عنها الدساتير الجزائرية تسمى المرصد الوطني للمجتمع المدني هي هيئة ذات طابع استشاري ولكي سيكون لها دور فعال في تنشيط تطوير عمل المجتمع المدني و الوطنية للإشارة ليس هذه هي المادة الوحيدة التي تتكلم عن المجتمع المدني بل حظي هذا الخير بإهتمام كبير في مشروع تعديل الدستور هناك مواد تتكلم عن المجتمع المدني وتقدمها المشرع فيما يسمى بالمرصد الوطني نذكر بعض المواد الأخرى التي تتكلم عن المجتمع المدني هي المادة 10 تتكلم حول المشاركة المجتمع المدني في تسيير شؤون العامة و كنا لاحظنا جائحة كورونا لعب المجتمع المدني دور كبير في مكافحة هذا الوباء عن طريق الجمعيات و المنظمات و الفاعليين الجمعيات بمختلف أطيافها و أنواعها لعبت دور كبير في هذا المجال هناك المادة 15التي تتكلم عن الديمقراطية التشاركية و المجتمع المدني ودوره على المستوى المحلي لاسيما على مستوى المجالس البلدية أو الولائية ودوره في اتخاذ القرار أو المحلي تقديم اقتراحات ومرافقة السلطة المحلية هناك المادة 46 وهي مهمة جدا يجب الربط بين المواد الدستورية إذا تكلمنا عن مادة المرصد يجب ربطها بمواد أخرى .

المادة 53 تتكلم عن الجمعيات بمجرد التصريح معنى ذلك أننا سنرفع البيروقراطية التي كانت ترافق عملية إنشاء الجمعيات سواء كانت على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني هناك مادة أخرى تتكلم على علاقة المجتمع المدني بالمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي الذي استحدث أيضا بموجب تعديل معنى ذلك خلاصة القول أن بناء على توجيهات رئيس الجمهورية بناء على عمل لجنة الخبراء كان هناك اهتمام كبير حتى على مستوى الدباحة تم ذكر المجتمع المدني و هذا أمر جديد لم يكن في الدساتير القديمة هذا يدل على أننا سنتوقع في المستقبل أن المجتمع المدني يحقق مكتسبات قوية من خلال الدساتير القديمة هذا يدل على أننا سنتوقع في المستقبل أن المجتمع المدني يحقق مكتسبات قوية من خلال هذا الدستور و سوف تكون هناك آفاق جديدة للمجتمع المدني و تكون هناك نصوص قانونية ستسمح أكثر بتطوير و تشجيع هذا المجتمع المدني الذي لاننسى بأنه عنصر مهم في تحقيق التنمية هو أحد مكونات الحكم الراشد بعد الدولة وحدها هي الفاعلة هناك ما يسمى الدولة

كمؤسسات وإدارات هناك القطاع الخاص و هناك المجتمع المدني الذي هو شريك أساسي في تحقيق التنمية ووضع القرارات و تقديم الإقتراحات و موافقة الدولة على مختلف المستويات في تحقيق التنمية و حل المشاكل المواطنين إن ذكر المجتمع المدني الإهتمام به في وثيقة لامشروع التعديل الدستوري هو نقطة إيجابية في عدد من المواد هذا يدل على اهتمام المشرع.

-الدستور هو ليس قانون يذكر الجزئيات والتفاصيل بل العموميات و المبادئ العامة و المحاور الكبرى أن نجد أكثر من مادة تتكلم من المجتمع المدني فذا يدل على أن المشرع الدستوري اهتم به كثير ويرى وأكيد سيكون هناك تعديلات أخرى ستتبع المراجعة الدستورية وستوفر مجال قانوني أكثر لتشجيع و تطوير المجتمع المدني

* دسترة سلطة عليا شفافية وللوقاية من الفساد معنى ذلك أننا سنتكلم عن سلطة مستقلة من خلال قراءة المادتين 204و 205 اللتان هما موجودتان في مشروع التعديل الدستوري الجديد الذي طرأ حتى لا نقول بأننا سنكون كما في السابق معناه أن هناك إرادة سياسية أن لجنة الخبراء قامت بعمل جبار في هذه المسألة وأتت بسلطة مستقلة متعلقة بمكافحة الفساد أول شيء هو أن الدستور نص على أنها مستقلة لا تابعة لرئاسة الجمهورية لا إلى الحكومة لا إلى السلطات القضائية معناه تتمتع بإستقلال عصوي إستقلال وظيفي إستقلال مالي إستقلال إداري ستكون سلطة مستقلة ليست تابعة لأي جهة وهذا أمر مهم حتى تقوم بعملها على أحسن وجه ولاتتلقى التعليمات و لا التوصيات من أي جهة أي ضغوطات تحت الطاولة من أجل أنها لا تقوم بمكافحة الفساد.

نقطة أخرى قبل دورها كان ينحصر في تقديم الإقترحات الآن المشروع ينص علىأنها هي التي تضع سياسة وطنية للشفافية والوقاية من الفساد و تعمل على تنفيذها ومتابعتها بعدما كانت تقترح فقط الآن أصبحت تضع السياسة وهي التي تنفذها وهي التي تتابعها أيضا صلاحية أخرى واختصاص آخرمهم جداً ،جمع ومعالجة وتبليغ المعلومات ووضعها في يد الأجهزة المختصة .

-الأجهزة المختصة مفهوم شامل قد تكون الأجهزة القضائية قد تكون الجهزة الأمنية قد تكون مؤسسات الدولة الأخرى أعتقد أننا سنصل إلى سلطة مكلفة بمكافحة الفساد لها صلاحيات متاكملة وسيكون لها دور فعال في المستقبل.[1]

المطلب الأول : التكريس الدستوري للمرصد الوطني للمجتمع المدني على ضوء تعديل 2020 كآلية لارتقاء بدور ومكانة المجتمع

التكريس الدستوري مرصد الوطني للمجتمع المدني على حدود تعديل 2020كآليو للارتقاء بدور مكانة المجتمع المدني .

-أنشأ التعديل الدستوري الأخير المصادق عليه بتاريخ 2020/11/01 بناء على نص المادة 213 منه مكسب دستوري هام للمجتمع المدني تمثل في أحداث ولأول مرة لهيئة دستورية استشارية لدى رئيس الجمهورية تدعى "بالمرصد الوطني للمجتمع المدني " تتولى تقديم آراء وتوصيات تتعلق بانشغلات المجتمع المدني إلى جانب اسهاماتها الأخرى المتمثلة في ترقية القيم الوطنية و الممارسة الديمقراطية و المواطنةوالمشاركة مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية كإطار للحوار و التشاور و الإقتراح في كل المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني وترقية أدائه ، ما يشكل إضافة دستورية تعكس أهمية ودور المجتمع المدني بإعتباره مدرك لانشغالات المجتمع وكيفية حلها والتكفل بها كحليف أساسي لاستقامة الدولة .[2]

وكان الرئيس تبون قد أمر خلال إجتماع الوزراء المنعقد يوم 21 مارس الماضي بالشروع فورا في تنصيب المرصد الوطني للمجتمع المدني ، باعتباره أحد أهم ركائزالتغيير الذي سيسمح لمختلف القوى الحية في المجتمع بالتغيير في انشغالاتها واقتراحاتها وثمّن رئيس الجمهورية بالمناسبة اعداد هذا المشروع باعتباره أحد أهم ركائز التغيير الذي

[1] – ميلود حمامي أستاذ القانون الدستوري –جامعة سعيدة تقرير قناة النهار tv -2020/09/16–قنات النهار

[2] قزلان سليمة –تاريخ الآرسال 2021/05/14– تاريخ النشر 04-06-2021ص484-500

سيسمح لمختلف القوى الحية في المجتمع بالانتظام و التعبير في انشغالاتها واقتراحاتها لتطوير مساهمة المجتمع المدني في تسيير الشأن العام

*المجتمع المدني واع بالرهانات التي تواجهها البلاد حسب نص المادة 213 من الدستور يعد المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية ومن بين مهامه الأساسية تقديم أراء و توصيات متعلقة بانشغلات المجتمع المدني .

كما يساهم المرصد الوطني في ترقية القيم الوطنية و الممارسة الديمقراطية و المواطنة و يشارك المؤسسات الأخربفي تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

المرصد الوطني للمجتمع المدني :

-هيئة استشارية كرئيس الجمهورية

- تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي

دور المرصد الوطني للمجتمع المدني

- السماح لمختلف القوى الحية في المجتمع بالتعبير عن انشغلاتها واقترحاتها

- تقسيم أراء ووتوصيات متعلقة بانشغلات المجتمع المدني

- تطوير مساهمة المجنمع المدني في تسيير الشأن العام

- ترقية القيم الوطنية و الممارسة الديمقراطية و المواطنة

– مشاركة مؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية [1]

المطلب الثاني :دور فواعل المجتمع المدني في الجزائر

دراسة تحليلية لتداعيات الحراك الشعبي في الجزائر على أداء وفعالية المجتمع المدني 2020–1989

– تتناول الدراسة موضوعا يتصل بشكل مباشر بقضايا الديمقراطية و الإنتقال الديمقراطي في ظل السياقات المتغيرة المعبرة عن خصوصية وتمايز كبيرين بين السياقات الثقافية والاجتماعية و السياسية و الاقتصادية المتشظية والمتغيرة باستمرار من أجل ذلك نعتمد على مقاربة تحليليةونقدية لدور فواعل المجتمع المدني في الجزائر في عملية صنع السياسات العامة وصولا لفهم وتحليل السياق الذي تعيشه الجزائر المتميز بالاستقرار في عديد المستويات والمجالات ذلك يقودنا للتوصل لفهم جملة التأثيرات و التغييرات الحاصلة على أداء وفعالية المجتمع المدني في الجزائر وذلك جعلنا نقترح هذه الدراسة التي تسلط الضوء على أدوار الفواعل المؤثرة في عملية صنع السياسات العامة تستند الدراسة إلى منهج التحليل السياقي و المنهج المقارن بغرض ربط وتحليل أدوار المجتمع المدني في إطار السياق الجزائري وما يميزه من خصوصية في عملية صنع السياسة العامة تتمثل في كون السلكة التنفيذية والجهاز البيروقراطي محتكرا لهذه العملية ولا تسمح إلا بهامش ضئيل لما تسميه بالفواعل المستجدة على غرار المجتمع المدني وذلك مايقودنا لفهم التغيرات الحاصلة خصوصا في ضل الحراك الشعبي حيث توصلت الدراسة لجملة من النتائج الهامة التي تؤكد تؤكد على موافقة النص الدستوري لهذا التغيير وكذا ما يبينه الشارع من ابتعاد تدريجي عن الدور الإلحاقي للمجتمع المدني وتناقص الدمج الكوربوراثي.[2]

المجتمع المدني في ظل الحراك العربي ..أي دور ؟

[1] – مرسوم رئاسي رقم 213 المؤرخ في 112020/01 المتضمن تنصيب المرصد الوطني للمجتمع المدني

[2] – كلمات مفتاحية " بين مؤسسات النظام السياسي و فواعل المجتمع المدني " " الحراك الشعبي السياسة العامة" المؤلف مغداوي لقمان تاريخ الإرسال 2021/05/22 –تاريخ النشر 062021/07 ص354-369

بالإشارة إلى حالة المجتمع المدني في الجزائر.

الكاتب كربوسة عمراني:

* في ظل " تحولات العربي " تمكنت حركات المجتمع المدني من زعزعة استقرار نظم سياسة عربية اعتبرت نفسها لفترات من الزمن أنها خالدة خلود حكامها في أعلى هرم السلطة خاصة بعدما عجزت حركات عنفية في إسقاطها في سنوات سابقة كجماعات الإسلام السياسي ومن أبرز هذه الحركات مؤسس الفايس بوك ومثيلتها من التطبيقات الجديدة للاتصال التي كانت وسيلة الشباب العربي تحديدا في صراعه مع الأنظمة السياسية السائدة طبعا مع عدم استثناء الدور الذي لعبته بعض الاتحادات و النقابات العالمية و الأحزاب السياسية المعارضة التي التي دعمت الحراك العربي إلى أن يحقق الأهداف المنشودة

المطلب الثالث :آليات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر وتعزيز أخلاقيات العمل الجمعوي

الفرع الأول: آليات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر.

– يعد المجتمع المدني أحد الميكارزمات الأكثر تأثيرافي عملية التحول الديمقراطي في المجتمعات الديمقراطية لقدرته على التأثير في الإقناع والمحاسبة في العملية السياسية و الإجتماعية و افقتصادية ، حاولنا في هذه الدراسة التطرق لآلية تفيعل دور الشباب في المجتمع المدني لمواكبة التحول الديمقراطي في الجزائر خلال مقاربة سوسيولوجية تحليلية حيث تعرضنا المجتمع المدني مقاربة مفهمية معرفية و المجتمع المدني والتحول الديمقراطيفي الجتمعات المعاصرة ، آليات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر ومحيطه المؤسساتي بين النص القانوني والممارسة الفعلية، الشباب و المجتمع المدني في الوطن العربي الجزائر خاصة من أجل شراكة فاعلة .[1]

الفرع الثاني: آليات تعزيز أخلاقيات العمل الجمعوي في الجزائر

[1]- الكلمات المفتاحية : المجتمع المدني –التحول الديمقراطي –الشباب آليات تفعيل المجتمع *المؤلف بوزيان راضية –تاريخ الإرسال 2018/01/02 تاريخ النشر 2018/03/15–ص147–155

– نمهدف من خلال ذلك الوقوف على الإطار الأخلاقي الذي يستند عليه العمل الجمعوي وأهم المعوقات التي تخول دون الإلتزام بهذه الأخلاقيات مع التصريح مختلف المواثبق و التشريعات و التي تحدد الاطار الأخلاقي للعمل الجمعوي وبيان مختلف المصادر الداعمة والمحدد للسلوك الإنساني القوي للأفراد في ممارستهم للعمل الجمعوي وهذا نتيجة لما يعانيه العمل الجمعوي من اختلالات في المنظومة الأخلاقية ما أثر سلبا على سمعة العمل الجمعوي و كذا ما يقره الرأي العام الجزائري من حين لآخر من وجود تجاوزات تحيد عن الرسالة الجمعوية .[1]

[1] – المؤلفين علي ساحلي –رشيد بكاكي –تاريخ النشر 2018/06/01–ص534-55

خاتمة

على ضوء دراستنا لموضوع مستقبل المجتمع المني في ظل دستور 2020 حيث يجب أن تكون علاقة تعاون ومشاركة وتكامل وليس علاقة التنافس والصراع والتسلط والتبعية بحيث أن تقوم الدولة بتوفير جو ديمقراطي حقيقي .

– إن بناء مؤسسات المجتمع المدني لايعني بالضرورة النقل الحرفي لخبرات المجتمعات الغربية في هذا المجال إذ أن الديمقراطية الليبيرالية نظام غربي لايصلح لمجتمعاتنا فلابد من اتساع نموذج سياسي ديموقراطي يعكس خصوصية مجتمعنا

–إن عدم فاعلية المجتمع في الجزائر و ظهوره كقوة اقتراحية مؤثرة في السياسة العامة بعود أساسا إلى الطبيعة التربوية التي يشعر بموجبها مقايضة الولاء بالريع

–إن نجاح تنظيمات المجتمع المدني في مهامها مرهون بفسح المجال لها للمساهمة في تسيير الشأن المحلي لذلك أصبحنا نلاحظ ضعف العمل الجمعوي في بعض من مناطق التراب الوطني نظرا للصعوبات التي يواجهها ونوع من التضييق عليه مما يتسبب في عدم الاستقرار و الحيلولة دون تحقيق التوازن الجهوي .

–الوصول إلى الرقي والتقدم والإزدهار ليس بالإمر الصعب فرحلة الألف ميل تبدأ بخطوة وأول خطوات التقدم هو التنمية المحلية للوصول إلى تنمية شاملة وذلك يكون بالاهتمام بحاجات المجتمع المحلي الأساسية و الشراكة في التنمية .

–القيام بدراسة واقعية وميدانية للمناطق المحلية لتقيم برامج تنموية تتوافق مع خصوصيات المنطقة و القيام بشراكة فعلية بين المجتمع المدني و الدولة و المواطن المحلي في التخطيط و التنظيم و التنفيذ والرقابة على المشاريع التنموية .

– الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني و الاعتراف بأهميته و دوره الفعال والحساس في الحد من انتشار الفساد ومواجهة الأزمات وتقديم البدائل وإيجاد الحلول لجميع المشكلات .

– إن استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني أعتقد أننا سنصل إلى سلطة مكلفة بمكافحة الفساد لها صلاحيات متكاملة وسيكون لها دور فعال في المستقبل بحيث أن دور المجتمع المدني من قبل كان ينحصر في تقديم الاقتراحات و الآن المشروع ينص على أنها هي التي تضع سياسة وطنية للشفافية والوقاية من الفساد وتعمل على تنفيذها ومتابعتها إضافة إلى جمع ومعالجة وتبليغ المعلومات ووضعها في يد الأجهزة المختصة القضائية الأمنية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

- الصبيحي أحمد شكر، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2008.
- الدكتور حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الإتجاهات الحديثة في دراستها.
- الدكتورغسان منير حمزة سنو و الكتور علي أحمد الطراح، العولمة والدولة – الوطن والمجتمع العالمي دراسات في التنمية والمجتمع المدني في ظل الهيمن الاقتصادية العالمية .
- د إيمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتطور الديمقراطي إطار نظري ومفاهيمي.

المصادر

- الدولة والمجتمع المدني مقدمة في بعض المفاهيم الساسية موجهة لطلبة السنة02 ليسانس LMD علوم سياسية من إعداد الدكتور عاشور طارق السنة الجامعية 1439هـ/1440هـ-2018/م/2019م
- إدارة منظمات المجتمع المدني دكتور فريد ارغب نجار كتب الجمعية.
- جمعية العلماء المسلمين سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين دار المعرفة الجزائر
- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1939 مازن المطبق في دمشق دار القلم ط 1988 وكتاب ج ع م ج وأثرها الإصلاحي في الجزائر أحمد خطيب
- الرئيس تبون يوقع مرسوما رئاسيا يتضمن إنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني أدرج يوم الإثنين 2021/04/12 ساعة 18:07
- المجتمع المدني في العالم العربي التطور الإطار القانوني و الدوار.

فهرس المحتويات

مقدمة.....أ

الفصل الأول: المجتمع المدني 'تدقيق مفاهيمي وتأصيل أكاديمي'

تمهيد: 7

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني وتطوره قي القكر السياسي.....8

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني.....8

المطلب الثاني: تطور المصطلح في الفكر السياسي.....14

المطلب الثالث:خصائص المجمتع المدني وأركانه.....16

المبحث الثاني: التطور التاريخي لفكرة المجتمع. 21

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي. 21

المطلب الثاني: مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي. 29

المطلب الثالث: علاقات المجتمع المدني. 35

الفصل الثاني: واقع المجتمع المدني في الجزائر ومستقبله في ظل دستور 2020.

المبحث الأول : إشكالية المجتمع المدني في الجزائر و دوره في عملية منع القرار. 64

المطلب الأول: المراحل التاريخية للحركات الجمعوية في الجزائر:.....66

المطلب الثاني : المنظمات غير الحكومية كقطاع ينمو في مجتمع مدني : 69

المطلب الثالث: المجتمع المدني في التعددية الحزبية :.....71

المبحث الثاني :أهم تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر 73

تمهيد: 73

المطلب الأول : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين..... 75

المطلب الثاني : تأسيسها وأهدافها..... 75

المطلب الثالث : نشاطها و مجلاتها 77

المطلب الرابع : دراسة حلة الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل لدى وجهات الإتصال والتواصل لفعالية العمل الجمعوي 81

المبحث الثالث : دستور 2020 والمجتمع المدني في الجزائر..... 82

تمهيد : 82

المطلب الأول : التكريس الدستوري للمرصد الوطني للمجتمع المدني على ضوء تعديل 2020 كآلية لارتقاء بدور ومكانة المجتمع..... 85

المطلب الثاني :دور فواعل المجتمع المدني في الجزائر 87

المطلب الثالث :آليات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر وتعزيز أخلاقيات العمل الجمعوي..... 88

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع